

الباب الرابع

تأثير الأفكار والعواطف الديمقراطية في المجتمع السياسي

لا أكون قد حققت الغرض من هذا الكتاب على الوجه الأكمل إن أنا بعد أن أوضحت الآراء والعواطف التي يوحى بها مبدأ المساواة ، لم أبين في الختام ما قد يكون لهذه الآراء ولتلك العواطف نفسها ، من تأثير في حكومة المجتمعات البشرية .

فكفي أحقق هذا الغرض لم أجد مندوحة من أن أعود أدراجي المرة بعد المرة ، فأرجو ألا يظن عليّ القارئ بالسير معي في طريق ومسالك أصبحت معروفة له . مادامت ستؤدى به إلى الإلمام بمخاتق جدد^(١) .

(١) بهذا يحذر المؤلف عن اضطراره إلى تكرير آراء له في هذا الباب سبق أن ذكرها في أبواب سابقة . وبذلك يجرد الناقد من سلاحه . على أن فيما كرره المزيد من الإيضاح لما سبق . وكثيراً ما يكون من وجهة نظر أخرى مختلفة .

الفصل الأول

المساواة تخلق في النفوس ميلاً إلى المؤسسات الحرة

إن مبدأ المساواة الذى يجعل الناس مستقلين بعضهم عن بعض، يعودهم ألا يسترشدوا في أعمالهم الخاصة إلا بإرادتهم وحدهم، ويخلق في نفوسهم ميلاً يدفعهم إلى ذلك باستمرار، فهذا الاستقلال التام الذى يستمتعون به دائماً في سلوكهم تجاه الناس، وفي حياتهم الخاصة - يجعلهم ينظرون إلى كل ذى سلطان نظرة كلها غيرة وحسد، ولا يلبث هذا الاستقلال التام أن يوحى إليهم بفكرة الحرية السياسية، وبجها . ولا شك في أن الناس الذين يعيشون في مثل هذه الأوقات سيتجهون إلى المؤسسات الحرة، وما عليك إلا أن تختار واحداً منهم اعتباراً ثم تبحث، إن استطعت، عن أعمق نزعاته المتأصلة فيه، تجد أنه سرعان ما يؤثر الحكومة التى كان له يد في اختيار رئيسها، والتى يشارك في الإشراف على إدارتها، فهذه الحكومة هى التى يقدرها أعظم تقدير ويفضلها على كل نوع آخر من أنواع الحكومات الأخرى .

فمن بين النتائج السياسية التى يؤدي إليها الأخذ بمبدأ المساواة بين الناس في أحوالهم الاجتماعية، نجد محبة الاستقلال هذه أولى النتائج التى تسترعى النظر عادة، وتفزع ذوى النفوس الهيابة وتثير مخاوفهم^(١). وإنه لمن العسير علينا أن نقول إن مخاوفهم هذه في غير موضعها، فمظهر الفوضى سخيلاً حقاً في البلاد الديمقراطية، أكثر منه في غيرها من البلاد الأخرى. فحينئذ لا يكون للمواطنين أى تأثير مباشر في بعضهم البعض، وحينئذ تفشل السلطة العليا في الأمة في استبقاء هؤلاء المواطنين جميعاً في مراكزهم لا يتعدونها، يبدو أن الفوضى لا بد أن تبلغ أقصاها فوراً. ولما كان كل إنسان سيتجه اتجاهها غير الذى يتجه إليه الآخرون، لم يكن ثم مناص لصرح الدولة من أن ينهار في التو والساعة .

ومع ذلك فإني أؤمن بأن الفوضى ليست بذلك الشر المستطير الذى ينبغي أن نخشاه العصور الديمقراطية، بل أقل هذه الشرور. لأن مبدأ المساواة هذا، يولد فيها نزعتين؛

(١) المؤلف أرسطو جولى مولده وقد شهد ما حدث من الاضطرابات والحلافات التى جرت في تورق سنة ١٨٢٠، ١٨٤٨ في فرنسا ومع أنه من أنصار الحرية والمساواة فهو هنا يعبر عن رأى كثيرين من المحافظين الذين أفرغتهم أحداث هاتين الثورتين .

واحدة تدفع الناس مباشرة إلى الاستقلال وقد تدفعهم بخته إلى الفوضى نفسها، على حين تؤدي بهم النزعة الثانية إلى العبودية من طريق أخفى وأطول، ولكنها أوضح وأؤكد، ما في ذلك شك. وسرعان ما تدرك الأمم تلك النزعة الأولى، وتعمل على مقاومتها، على حين تدع الثانية تسوقها، دون أن تدرك اتجاهها. فمن ثم رأينا من الخير أن ننبه الناس إليها.

لست أنعى على المساواة بثها روح الاستقلال في نفوس الناس، بل إنى لأمتدحها من أجل هذا السبب عينه، ويعجبني من مبدأ المساواة هذا أنه يغرس في عقل كل إنسان فكرة الاستقلال السياسي، على ما بها من غموض؛ ويث في قلبه ميلاً إلى هذا الاستقلال، وبذا تهىء المساواة العلاج اللازم للداء الذي تسببه، ومن هنا جاء استمساكي بها.

الفصل الثاني

آراء الأمم الديمقراطية في شئون الحكم تتجه بطبيعة الحال إلى تركيز السلطات

إن فكرة سلطات ثانوية تقوم بين الملك ورعاياه، فكرة تخطر ببيعة الحال على عقول الناس في الأمم الأرستقراطية، لأن هذه الأمم تضم أسرات وأفراداً سمت بهم أصولهم وثقافتهم وثروتهم على سائر المواطنين إخوانهم، حتى ليبدو أن الأقدار قد هيأتهم ليكونوا حكاماً عليهم يأمرهم وينهون. وهذه الفكرة نفسها، بعيدة بطبيعة الحال عن عقول الناس في عصور المساواة، لأسباب عكس ما ذكرناه، ولا يتيسر بثها فيهم إلا بطرق اصطناعية متكلفة، كما لا يمكن استبقاؤها فعالة فيهم إلا بكل جهد ومشقة. ذلك، على حين أنهم يدركون - بما يشبه أن يكون إدراكاً تلقائياً - فكرة سلطة مركزية مفردة تحكم كل جماعة حكماً مباشراً. وزيادة على ذلك، فإن عقول الناس في الأمم الديمقراطية مفتوحة بوجه خاص لتقبل الأفكار الساذجة العامة في السياسة وفي الفلسفة والدين، وترحب بها كل ترحيب، على حين تنفر من النظم المعقدة. أما الفكرة الحبيبة إلى عقولهم ففكرة أمة عظيمة تتكون من مواطنين صيغوا جميعاً في قالب واحد، وتحكمهم جميعاً حكومة واحدة مفردة.

والفكرة التي تحيء بعد فكرة السلطة المركزية المفردة هذه، وتخطر من تلقاء نفسها بعقول الناس في عصور المساواة، فكرة توحيد التشريع. فإذا كان كل مواطن يرى أنه لا يختلف عن غيره إلا اختلافاً طفيفاً، فإنه لا يستطيع أن يدرك السبب في أن قانوناً يطبق على شخص واحد، ولا يطبق على سائر الناس. فلا غرو أن كان عقله ينفر من أن أقل ميزة يتميز بها أحد عليه.. فأضعف الفوارق في مؤسسات الشعب السياسية تجرح كرامته، على حين تبدو له وحدة التشريع أول شرط من شروط الحكومة الرشيدة.

وعلى العكس من ذلك، نجد فكرة وحدة التشريع الذي يطبق على المواطنين كافة، أشبه ما تكون بفكرة غريبة على العقل البشري في العصور الأرستقراطية، فلا يقبلها ولا يرفضها.

وسينتهي الأمر بهاتين النزعتين المتعارضتين من نزعات العقل أن تصبحا أشبه بنزعتين،

«فطريتين» عمياوين، وبعادتين راسختين، توجهان الأفعال، على الرغم من وجود استثناءات خاصة. هذا، ومع تنوع الأحوال الاجتماعية في العصر الوسيط تنوعاً كبيراً فقد وجد في ذلك العصر أحياناً عدد معين من الأشخاص المتماثلين كل التماثل، إلا أن هذا لم يمنع القوانين المعمول بها في ذلك الوقت، أن تخصص لكل منهم واجبات متنوعة وحقوقاً مختلفة. وعلى العكس من هذا نجد جميع السلطات الحكومية في عصرنا الحاضر تفرض نفس العادات ونفس القوانين على سكان لم تقم بينهم وجوه شبه بعد.

وكلما تساوت الأحوال الاجتماعية في شعب ما، بدا الفرد قليل الشأن، على حين يبدو المجتمع بالغ الأهمية. وبعبارة أخرى. إن المواطن وقد أصبح ماثلاً لسائر المواطنين، ليفنى في زحمة الكثرة، ولم يعد بارزاً مرموقاً سوى صورة الشعب في جملة، وهي صورة ضخمة رائعة.

وهكذا تصبح عند الناس الذين يعيشون في العصور الديمقراطية، فكرة سامية عن المجتمع وعن قيمته، وأخرى جد متواضعة عن الفرد وحقوقه. فهم يسلمون في سر بأن مصلحة المجتمع هي كل شيء، وأما مصلحة الفرد فليست شيئاً. ولا يترددون في الاعتراف بأن لدى السلطة التي تمثل الجماعة من العلم ومن الحكمة أكثر جداً مما لدى أى عضو من أعضائها، وأن واجبا بل وحققها أن تحكم كل مواطن وأن تأخذ بيده وتهديه سواء السبيل.

وإن نحن تعمقنا أحوال أهل عصرنا^(١) ودرسناه عن كتب، ونفذنا إلى مواطن آرائهم السياسية، لوجدنا فيها شيئاً من الآراء التي ذكرتها توا. وقد ندهش أن نجد تطابقاً كثيراً بين ناس معروف عنهم عادة أنهم في نزاع مستمر بعضهم مع بعض.

يعتقد الأمريكيون أن السلطة العليا في كل دولة يجب أن تنشق من الشعب مباشرة، ولكن إذا ما قامت هذه السلطة، تصوروا أن ليس لها حد أو نهاية، ولا يتخرجون من أن يعترفوا أن لها الحق في أن تفعل ما تشاء. فليس عندهم أية فكرة عن ميزات خاصة تمنح للمدن، أو لأسرات أو أشخاص معينين، ولا يخطر ببالهم أبداً أنه من الممكن ألا يطبق القانون بنفسه ونصه تطبيقاً صارماً وبصورة واحدة، على كل جزء من أجزاء الدولة نفسها، وعلى كل فرد من سكانها.

وتزداد هذه الآراء نفسها انتشاراً في أوروبا باستمرار، حتى إنها لتصل إلى تلك الأمم التي ترفض مبدأ سيادة الشعب بكل قوة وتصميم. فهذه الأمم ترجع السلطة العليا إلى مصدر آخر مختلف عما يجعله له الأمريكيون إلا أنهم يعترفون لهذه السلطة بنفس الخصائص. ففكرة السلطات الوسطى تضعف بينهم، وسرعان ما تتمحى وتزول؛ وفكرة

(١) ظاهراً أن المؤلف يقصد أحوال فرنسا في عصره في الربع الثالث من القرن الماضي.

الحقوق الذاتية في أفراد معينين أخذة في الاختفاء من عقول الناس، وتحل محلها فكرة السلطة الواحدة القادرة على عمل كل شيء، والتي تتركز في المجتمع وحده دون غيره. وهكذا تتأصل هذه الأفكار وتنتشر، كلما تساوت الأحوال الاجتماعية، وتعادل الأفراد، فهي تحيى نتيجة المساواة، ثم تعمل بدورها على استعجال تقدم مبدأ المساواة نفسه بين الناس.

وفي فرنسا، حيث اشتدت الثورة التي أتحدث عنها ووصلت إلى مدى أبعد مما وصلت إليه في أية دولة أوربية أخرى، سيطرت هذه الأفكار على عقول الجماهير سيطرة كاملة. وإن عينا بدراسة لغة الأحزاب المختلفة في فرنسا، لم نجد فيها حزباً واحداً لم يأخذ بهذه الآراء. هذا، وكان معظم الأحزاب يعنى على الحكومة مسلكها؛ ومع ذلك، فكلها تعتقد أن الحكومة يجب أن تعمل دائماً، وتتدخل دائماً في كل شيء؛ وحتى أولئك الذين يختلفون فيما بينهم أشد الاختلاف، يلتقون مع ذلك في هذه النقطة، فوحدة السلطة العليا، ووجودها في كل مكان، وقدرتها على الاضطلاع بكل شيء، ووحدة قواعدها، كلها سمات رئيسية لجميع النظم التي ظهرت في عصرنا؛ وإنا لنراها حتى في أغرق تخيلات المجددين السياسيين؛ ويسير عليها العقل البشرى في أحلامه وأمانيه.

فإن كانت هذه الأفكار وأمثالها تخطر من تلقاء نفسها بعقول الأفراد، فهي تخطر بقوة أشد في عقول الحكام الذين بيدهم الأمر والنهى، فيبينا يتغير المجتمع الأوربي القديم وينحل، تمن للملوك أفكار جدد بشأن ما لديهم من حقوق وما عليهم من واجبات، فيدركون لأول مرة أن السلطة المركزية التي يمثلونها يجوز، بل يجب، أن تدير بنفسها، جميع شئون الجماعة في جملتها، على أساس خطة موحدة، فهذا الرأى أتجرأ على عرضه، والذي لم يسبق أن تصوره أى ملك من ملوك أوربا قبل عصرنا، أخذ يتغلغل الآن في عقول هؤلاء الملوك ويستقر ثابتاً راسخاً في أعماقها وسط الآراء القلقة المضطربة^(١).

فانقسام الناس في عصرنا، أقل إذن، في الواقع، مما يظنه الناس عادة فهم يتناقشون كى يعرفوا الأيدى التي ستعهد إليها السلطة العليا، ولكنهم سرعان ما يتفقون على ما لتلك السلطة العليا من حقوق، وما عليها من واجبات، فالفكرة التي لديها عن الحكومة لاتعدو سلطة واحدة بسيطة أبوية وخلافة مبدعة.

إن جميع الأفكار الثانوية المتعلقة بالسياسة، قلقة غير مستقرة؛ على حين تظل هذه الفكرة وحدها، ثابتة لاتتخلف؛ فهي التي يختارها الساسة والكتاب والفلاسفة السياسيون، ويقبل عليها الجمهور في حماسة ولهفة، فالحكام والمحكومون جميعاً متفقون على اتباعها بحماسة واحدة، فهي فكرة تسنح لهم، حتى لتبدو أشبه بفطرية فيهم، فهي تنشأ إذن في هوى من أهواء العقل البشرى أو في نزوة، ولكنها شرط لايد منه، من شروط الحالة الفعلية التي عليها البشر في وقتنا الحاضر.

(١) يشير المؤلف هنا إلى المعانى التي تضمنتها «المخالفة المقدسة»، وبخاصة الآراء التي قال بها إسكندر الأول (١٧٧٧ - ١٨٣٠) قيصر روسيا، وإلى تلك النواحي الدينية التي أوحى بها إليه مدام دوكرودنرى المتصوفة، وقد عقدت هذه المخالفة في ٢٦ سبتمبر ١٨١٥، وبقيت حتى سنة ١٨٣٠.

الفصل الثالث

اتفاق عواطف الأمة الديمقراطية وآرائها على تركيز السلطة السياسية

إن صدق أن الناس في عصور المساواة يدركون في سهولة ويسر فكرة سلطة عظيمة مركزة، فلا شك في أن عاداتهم وعواطفهم ستؤدى بهم إلى الاعتراف بمثل هذه السلطة وإلى تأييدها، ومن الميسور أن ندلل على صحة ذلك ببعض كلمات: فقد سبق أن ذكرنا، في موضع آخر، معظم الأسباب التي بنى عليها هذا القول .

ليس في الناس الذين يعيشون في البلاد الديمقراطية أحد يعد أسمى من أحد أو دونه؛ ولم تقتضهم العادة، ولم تتطلب منهم بالضرورة، أن يكون لهم شركاء فيما يقومون به من مشروعات، فلا غرو إن صار كل منهم يعتمد على نفسه وحدها. وصار الناس يعدون أنفسهم مستقلين بعضهم عن بعض، كل منهم يعمل على حدة. هذا. وقد سبق أن أتاحت لي الفرصة، عند الكلام على الفردية، أن أوضحت ذلك بتفصيل واف. فأمثال هؤلاء الناس لا يستطيعون أبداً أن يتزعوا أنفسهم من شئونهم الخاصة ليشغلوا بالأعمال العامة إلا بكل مشقة؛ فميلهم الفطري يؤدى بهم إلى ترك هذه الأعمال العامة لذلك المثل الدائم المحسوس الوحيد الذى يمثل مصالح الجماعة - أى إلى الدولة. فهم لا يعوزهم بطبيعة الحال الميل إلى الاشتغال بالشئون العامة هذه فحسب. بل إنهم كثيراً ما لا يجدون لديهم الوقت للمشاركة فيها. فحياة الناس الخاصة في عهود الديمقراطية نشيطة مشغولة، ومثيرة كل الإثارة، وحافلة بالبرغبات والأعمال، حتى لا يكاد يبقى للواحد منهم شئ من همة أو من فراغ للمشاركة في الحياة العامة. هذا، وإني لآخر من يقول بأن هذه الميول لا يمكن التغلب عليها، ففرضى الأول من وضع هذا الكتاب أن أقاومها. وكل ما أريد أن أقوله، هو أن قوى خفية تعمل باستمرار في الوقت الحاضر على تنميتها في قلب الإنسان؛ فإن لم تكبح هذه القوى وتوقف عند حدها فإنها ستستولى عليه في النهاية .

كذلك سبق لي أن أشرت إلى أن حب الناس المتزايد للرفاهية، وعدم اطمئنان الناس على ملكياتهم، تجعلان الأمم الديمقراطية تفرغ من حدوث أية اضطرابات عنيفة في أحوالها الاقتصادية. فحب السلام المستقر، كثيراً ما يكون هو النزعة السياسية الوحيدة التي

تحتفظ بها هذه الأمم، وإنه لينشط فيهم ويقوى، كلما خبت سائر الأهواء وتمدت. وهذا يجعل المواطنين مستعدين بطبيعة الحال لأن يمنحوا السلطة المركزية مزيداً من الحقوق أو يدعوا تسليبهم إياها، فالسلطة المركزية تبدو لهم، أنها هي وحدها التي لها مصلحة في حمايتهم من الفوضى، لأنها بذلك تحمي نفسها منها.

وإذ ليس أحد في عصور المساواة مجبراً على أن يقدم معونة لأي أحد آخر من بني جنسه، وليس لأحد منهم أى حق في أن يتوقع عوناً كبيراً منهم، صار كل إنسان مستقلاً بنفسه وضعيفاً معاً. فهاتان الحالتان اللتان يجب ألا تؤخذ واحدة منهما على حدة، كما يجب ألا تخلط بين الاثنتين - توحيان إلى المواطن في البلاد الديمقراطية بنزعات متعارضة كل التعارض. فاستقلاله يزيده ميلاً إلى الثقة بنفسه، وإلى الكبرياء بين أمثاله؛ أما ضعفه فيجعله يشعر المرة بعد المرة، بالحاجة إلى عون من الخارج لا يستطيع أن يتوقعه من أحد منهم، فكلهم ضعاف وفاترون، لا يعطف بعضهم على بعض. ولا غرو أن رأينا كل مواطن منهم يتجه في هذه الأمة إلى ذلك الكائن الهائل الذى يسمو وحده على مستوى الضعف العام. فاحتياجات الفرد، ولا سيما رغباته، تظل تذكره به باستمرار، حتى ليعده السند الوحيد الضرورى الذى لاغنى عنه، لضعفه.

وهذا يفسر لنا ما يحدث كثيراً في البلاد الديمقراطية حيث لا يطبق الناس أن يروا عليهم رؤساء يوجهونهم، ومع ذلك يخضعون صابرين لسيد يحكمهم جميعاً، فيكشفون بذلك عن كبريائهم، وعن ذلتهم وهوانهم معاً.

فكراهية الناس تمييز بعضهم على بعض تزداد كلما قل عدد الامتيازات وضعف شأنها، فيبدو أن الأهواء الديمقراطية يستمر أوراها ويشدد كل الاشتداد، عندما يبلغ ما لديها من الوقود أقله. وقد سبق أن بينت السبب الذى أدى إلى هذه الظاهرة، فعندما تكون جميع الأحوال متفاوتة، لن يبلغ أى تفاوت فيها درجة تقضى بها العين، وتنفر منها الناس؛ على حين أن أقل تفاوت يصبح بغياً للنفس وسط تلك المساواة العامة القائمة بينهم. وكلما اكتمل أمر هذه المساواة صار أدنى تفاوت بين الناس أمراً لا يكاد يطاق. ومن ثم كان طبيعياً أن تظل محبة المساواة نفسها، في نمو وتزداد على ما تغذى به، وبعبارة أخرى: كلما ازدادت المساواة بين قوم اشتد تعلقهم بها.

هذه الكراهية التي لا تموت أبداً، والتي تضطرم باستمرار، فتجعل الأمة الديمقراطية تقف في وجه أدنى ميزة تمنح لأحد - هذه الكراهية نفسها تعاون كل المعاونة على تركيز جميع الحقوق السياسية شيئاً فشيئاً في أيدي ممثل الدولة وحده. وإذا كان صاحب السلطان بالضرورة فوق مستوى المواطنين كافة، غير منازع، فإنه لا يستثير الحقد في نفس أحد منهم، فكل امرئ يظن أنه إنما مجرد أمثاله وأنداده من الميزة التي قدمها هو مختاراً لصاحب التاج. وبأى الشخص الذى يعيش في عصر ديمقراطى أن يدعن لآخر مثله يعده نداً مساوياً

له، ولذا كان يأبى أن يعترف لهذا الآخر بأية قدرة سامية تفوق ما لديه هو؛ فهو لا يثق بعاملته، ويفار من قوته، إنه يخشاه ويزدرية في آن واحد. ويستعذب أن يذكره في كل لحظة بأنهما كليهما يشتركان في تبعية واحدة لسيد واحد بعينه .

إن كل قوة مركزية تجرى على سليقتها، تعنى بمبدأ المساواة وتعمل على تشجيعه، ذلك لأن المساواة تيسر، بشكل عجيب، لمثل هذه السلطة المركزية أن تؤدي عملها، وتوسعه وتكفله لها .

ويصح أن يقال كذلك إن كل حكومة مركزية، تعبد الاطراد والوحدة في كل شيء، لأن هذه الوحدة تعفيها من أن تشغل نفسها بالفحص عن التفاصيل التي لا نهاية لها، وإن كانت في ذاتها تفاصيل يجب أن تكون موضع عنايتها واهتمامها؛ وذلك إن كان الأمر يقتضى أن تختلف القواعد والنظم، وتكيف باختلاف الناس. بدلاً من أن يخضعوا جميعاً، ومن غير تمييز، لقاعدة واحدة أو لنظام واحد معين. وهكذا نجد الحكومة تحب ما يحبه المواطنون، وتكره بالطبع ما يكرهون. فهذه العواطف المشتركة التي تجمع في الأمم الديمقراطية، بين الملك وكل عضو من أعضاء الجماعة فيها، على اعتقاد واحد مشترك، تقيم بينهم تعاطفاً حقيقياً دائماً، حتى أنك لترى الناس يغفرون للحكومة أخطاءها من أجل ميولها هذه، ولا يسحبون منها ثقتهم العامة إلا على كره منهم ومضض. على الرغم مما قد تقع فيه من إسراف ومن أخطاء، ومع ذلك فإنهم لا يلبثون أن يعيدوا إليها هذه الثقة بها، عند أول طلب. وكثيراً ما تكره الشعوب الديمقراطية الرجال الذين تتجمع في أيديهم أزمة السلطة المركزية ولكنهم سيظلون مع ذلك يحبون هذه السلطة نفسها .

وهكذا أكون قد وصلت إلى النتيجة نفسها من طريقين متباينين. فقد سبق أن أوضحت أن مبدأ المساواة يوحى إلى الناس بفكرة حكومة واحدة منسجمة قوية، وهأنذا أوضحت توأ أن مبدأ المساواة هذا يخلق في الناس ميلاً لهذه المساواة وتدوقاً لها. ومن ثم اتجهت شعوب عصرنا نحو نظام للحكم من هذا القبيل. مدفوعة بميلها الطبيعي: ميل العقل. وميل القلب، وكى تصل الشعوب إلى هذا النظام حسبها ألا تعمل على تعويق نفسها بنفسها. وهى في طريقها إليه .

وفي رأبى أن الاستقلال الفردى. والحريات المحلية ستكون دائماً؛ في تلك العصور الديمقراطية التي نحن مقبلون عليها، من عمل الصنعة على حين يكون التركيز هو نظام الحكم الطبيعي فيها^(١) .

(١) وهذه نبوءة أخرى من نبوءاته تحققت، فمجال الفرد يضيق عما كان من قبل، على حين يتسع مجال الدولة. وتزداد المهام التي تضطلع بها لمصلحة الجماعة كلها .

الفصل الرابع

بعض الأسباب الخاصة والعارضة التي تؤدي بالشعب الديمقراطي إلى تركيز سلطات الحكومة أو إلى الابتعاد بها عنه

إن كانت جميع الأمم الديمقراطية تتجه بالفطرة نحو تركيز سلطات الحكومة، فهي إنما تتجه إلى ذلك بدرجات متفاوتة. وهذا أمر يتوقف على الظروف الخاصة التي قد تعمل على ترقية النتائج الطبيعية لحالة المجتمع أو تعمل على تأخيرها، وهي ظروف كثيرة كل الكثرة، فحسبى أن أذكر هنا بعضها .

فإننا لنجد نزعات الذين عاشوا أحراراً مدة طويلة قبل أن يصبحوا متساوين، وهي نزعات مستمدة من مؤسساتهم الحرة - نجدها تصطرع إلى حد ما مع الميول التي يخلقها فيهم مبدأ المساواة، فعلى الرغم من أن السلطة المركزية قد تتوسع في امتيازاتها في مثل هذا الشعب، فأفراده لن يفقدوا استقلالهم كله. ولكن عندما تزداد المساواة في شعب لم يكن قد عرف الحرية قط من قبل أو حرمها أمداً طويلاً (وهي الحالة التي عليها شعوب أوربية في العصر الحاضر) وانضمت عادات الشعب السابقة فجأة بنوع من الجاذبية الطبيعية، إلى العادات والمذاهب الجديدة التي تنشأ من الحالة الاجتماعية فعندئذ تبدو جميع القوى كأنها تندفع من تلقاء نفسها نحو المركز، وتتجمع فيه بسرعة مدهشة، وسرعان ما تبلغ الدولة أقصى حدود قوتها، على حين يهبط الأفراد فجأة إلى أدنى درجات الضعف .

إن الإنجليز الذين هاجروا من بلادهم من ثلاثمائة سنة مضت ليقوموا على شواطئ الدنيا الجديدة^(١) مجتمعاً ديمقراطياً، سبق لهم أن تدرّبوا جميعاً على إدارة الشؤون العامة في بلادهم التي هاجروا منها، فقد كانوا ملمين بنظام الخلفين، وألفوا حرية التعبير، وحرية الصحافة، والحرية الشخصية؛ وعرفوا فكرة الحقوق، واعتادوا الدفاع عن جميع هذه الحريات، ولقد وفدوا على أمريكا بهذه المؤسسات الحرة، وبكثير من العادات والأخلاق

(١) بدأت عبارة الدنيا الجديدة le nouveau monde تطلق على أمريكا وبتنشر استعمالها في عصر المؤلف .

الصلبة، فكانت هذه المؤسسات هي التي حافظت عليهم وصانتهم من عدوان الدولة عليهم. ومن هذا يتبين لنا أن الحرية كانت سابقة عند الأمريكيين على المساواة في أحوالهم الاجتماعية، لأن هذه المساواة جاءتهم في وقت متأخر نسبياً. أما في أوروبا فالأمر على العكس من ذلك، فقد تغلغلت المساواة في شعوبها قبل أن تخطر لهم فكرة الحرية على بال بزمان طويل، فقد أدخلتها السلطة المطلقة في البلاد في حكم الملوك أنفسهم.

أشرنا من قبل إلى أن فكرة الحكومة لا تخطر بطبيعة الحال على عقول الناس في البلاد الديمقراطية إلا على صورة سلطة مفردة مركزية، كما أشرنا إلى أن فكرة السلطات الوسطى لم تكن معهودة إليهم. وهذا يصدق بوجه خاص على الأمم الديمقراطية التي شهدت مبدأ المساواة ينتصر بينها بعد ثورة عنيفة. فإن كانت الطبقات التي تقوم بإدارة الشؤون المحلية قد اكتسحتها هذه الثورة الجارفة فجأة، وكانت الكتلة المهوشة التي بقيت، لا تزال يعوزها التنظيم وتعوزها العادات التي تؤهلها للاضطلاع بإدارة تلك الشؤون بنفسها؛ ولم يعد الناس يجدون أمامهم سوى الدولة وحدها قادرة على أن تأخذ على عاتقها القيام بشؤون الحكم، صغيرها وكبيرها، فلا غرو أن أصبح التركيز بشكل ما أمراً ضرورياً ولا مناص منه للبلاد.

ليس لنا أن نمتدح نابليون أو نذمه من أجل تركيز جميع السلطات الإدارية الفرنسية كلها تقريباً في يديه، فقد وقعت هذه السلطات كلها من تلقاء نفسها على عاتقه هو طبعاً، عقب اختفاء النبلاء السريع من البلاد، واختفاء الصفوف العليا من الطبقة الوسطى. فرفض هذه السلطات كان من الصعب عليه صعوبة قبوله إياها، والاضطلاع بها. أما الأمريكيون فلم يشعروا قط بمثل هذه الضرورة إذ لم يَمروا بثورة ما، فقد كانوا يحكمون أنفسهم بأنفسهم من البداية، ولذلك لم يضطروا أبداً إلى أن يلتجئوا إلى الدولة لتكون وصية عليهم لوقت ما. وهكذا نرى أن تقدم التركيز في الشعوب الديمقراطية لا يتوقف على تقدم مبدأ المساواة فحسب بل وعلى الطريقة التي يتأسس بها هذا المبدأ نفسه كذلك بينهم.

فعند بداية ثورة ديمقراطية عظيمة، وعندما يكون الصراع قد بدأ ينشب بين مختلف الطبقات في المجتمع، يحاول الشعب أن يركز الإدارة العامة في أيدي الحكومة، كى ينتزع إدارة الشؤون المحلية من أيدي الأرستقراطيين. أما عند نهاية هذه الثورة فالأمر على العكس من ذلك، فالأرستقراطية المنهزمة هي التي تحاول عادة أن تسلم إدارة الشؤون كلها إلى الدولة، لأنها (الأرستقراطية) تهاب استبداد شعب صار نداً لها، بل وكثيراً ما يكون سيدها. وهكذا نرى أن ليس ثمة طبقة معينة من طبقات المجتمع هي التي تعمل وحدها دائماً على زيادة امتيازات الحكومة. ولكن مادامت الثورة الديمقراطية قائمة فسيجود في الأمة دائماً طبقة واحدة قوية، من حيث العدد أو من حيث الثروة، تحملها

نزعات خاصة أو مصالح خاصة، على تركيز الإدارة العامة، من غير نظر إلى كراهية الإنسان أن يحكمه أحد مماثل له، وهي كراهية نجدها عامة ودائمة في الأمم الديمقراطية .

هذا، ولا بأس من أن نشير هنا إلى أن الطبقات الوضيعة في إنجلترا في العصر الحاضر تجاهد بكل ما لديها من قوة للقضاء على الاستقلال المحلي، ولنقل الإدارة من كل نقطة من نقاط المحيط إلى المركز نفسه، على حين تحاول الطبقة العليا أن تحتفظ بهذه الإدارة نفسها في حدودها القديمة . وإني لأجرؤ وأتنبأ بأننا سنشاهد في وقت قريب عكس هذا المظهر تماماً .

يتضح لنا من هذه الملاحظات، السبب في أن السلطة العليا في الشعب الديمقراطي الذي لم يصل إلى قرار المساواة إلا بعد أن خاض معركة اجتماعية مريرة طويلة المدى، هذه السلطة يجب أن تكون في مثل هذا الشعب أقوى منها في جماعة ديمقراطية، كان مواطنوها متساوين دائماً منذ نشأتها، وكذلك يجب أن يكون الأفراد من حيث هم أفراد أضعف في مثل ذلك الشعب منهم في الجماعة الثانية . هذا، وأن مثال الأمريكيين خير دليل لنا على ذلك، فلم يكن سكان الولايات المتحدة منفصلين بعضهم عن بعض على أساس امتيازات ما، ولا هم كانوا يكرهون بعضهم بعضاً، فإنهم لم يعرفوا أبداً الضرورة التي تدفعهم إلى الالتجاء إلى السلطة العليا لتدير هم شئونهم . لقد كان حظ الأمريكيين فذا غريباً، فقد استمدوا من أرستقراطية إنجلترا فكرة الحقوق الفردية، وفكرة الميل إلى الحريات المحلية والاستمتاع بها، واستطاعوا أن يحافظوا عليهما، فلم يكن أمامهم أرستقراطية يكافحون ضدها .

فإن كانت التربية تعاون الناس في جميع العصور على الدفاع عن استقلالهم فهذا يصدق على العصور الديمقراطية بوجه خاص . فإن كان الناس جميعاً سواء متشابهين، سهل عليهم أن يقيموا بينهم حكومة فردية قوية كل القوة، اعتماداً على ضوء الفطرة وحده . ولكن الناس بحاجة إلى الكثير من الذكاء، والغزير من العلم، والكثير من الفن، كى ينظموا ويصونوا السلطات الثانوية تحت ظروف ماثلة، وكى يخلقوا - وسط استقلال الأفراد المواطنين بعضهم عن بعض، ووسط ضعفهم الشخصي - مجتمعات حرة تستطيع أن تناضل ضد الاستبداد دون أن تهدر النظام العام .

ومن ثم كان تركيز السلطة وإخضاع الأفراد يزدادان في الأمم الديمقراطية، لا بنفس النسبة التي تزداد بها المساواة بينهم فحسب، بل بنسب جهلهم أيضاً . نعم إن الحكومة في العصور المختلفة، من حيث الحضارة والاستتارة، كثيراً ما تعوزها المعرفة اللازمة لفرض الاستبداد على الشعب، كما يعوز الشعب الإلمام بالمعرفة اللازمة لأن يخلع نير هذا الاستبداد عن كواهله . إلا أن النتيجة ليست واحدة في كل منهما . فمهما كان الشعب الديمقراطي خشناً جافياً، فالسلطة المركزية التي تحكمه لا تخلو أبداً تمام الخلو من الاستتارة والثقافة، فهي تستطيع أن تستفيد في يسر وسهولة من القليل الموجود منهما في البلاد، ولا يعز عليها

إن اقتضى الأمر، أن تستعين بأناس من البلاد الأخرى، ومن ثم فإن فرقاً مدهشاً لا يلبث أن يتجلى في الأمة الديمقراطية والجاهلة معاً، بين قدرة الحاكم الفكرية، وبين قدرة كل فرد من أفراد رعاياه. وهذا مما يؤدي بسهولة إلى تركيز السلطة كلها في يديه، ففضل وظيفة الدولة الإدارية تتسع باستمرار لأن الدولة وحدها هي القادرة على إدارة شئون البلاد. ومهما كانت الأمم الأرستقراطية غير مستترة بالقدر الذي يظنه الناس، فإنها لا تتجلى أبداً دائماً في مظهر واحد ثابت، لأن الثقافة فيها موزعة توزيعاً سوياً بين الملك وبين زعماء الجماعة الرئيسيين.

لقد وجد الباشا الذي يتولى حكم مصر الآن^(١) سكان هذا القطر جاهلين كل الجهل ومتساوين كل المساواة في أحوالهم الاجتماعية، فاقبس من أوربا علومها وفكرها ليحكم بها هذا الشعب. فإذا ما حدث واجتمعت هكذا معلومات صاحب السلطان من جهل شعبه وضعفه الديمقراطي، تم له أقصى تركيز ممكن في غير مشقة؛ ومن ثم استطاع الباشا أن يجعل من القصر كله مصنعاً له ويتخذ من المواطنين كلهم عمالاً له فيه.

وفي رأيي أن الإفراط في تركيز شئون الحكم لا بد أن يؤدي آخر الأمر إلى إضعاف المجتمع، وإلى إضعاف الحكومة ذاتها بعد فترة من الوقت، ولكني لأنكر أن السلطة الاجتماعية المركزة قد تستطيع أن تضطلع بتنفيذ مشروعات جسام في سهولة ويسر وفي وقت محدود، واتجاه معين. ويصدق هذا بشكل خاص في الحروب. حيث يتوقف النجاح على سهولة نقل موارد الأمة وتوجيهها نحو نقطة واحدة معينة أكثر مما يتوقف على سعة هذه الموارد نفسها وغزارتها. ومن ثم كانت الأمم تشعر في الحروب بوجه خاص بالرغبة في توسيع سلطات الحكومة المركزية، بل إنها كثيراً ما تشعر بالحاجة إلى هذا التوسيع. فكل النابغين في الفنون العسكرية يجنون هذا التركيز لأنه يزيد قوتها. كما أن جميع الذين يؤدونهم يجنون الحروب لأنها تضطر الأمم إلى تركيز قواها في أيدي الحكومة. وهكذا تكون النزعة الديمقراطية التي تدفع الناس دفعا مستمرا إلى الاستكثار من امتيازات الدولة، وإلى التقليل من حقوق الأفراد - أسرع وأكثر استمراراً في تلك الأمم الديمقراطية التي يجعلها موقعها الجغرافي معرضة للحروب الكثيرة الكبرى، بل إنه ليعرض كيانها نفسه لخطر الانهيار - منها في الأمم الأخرى.

سبق أن بينت أن الخوف من اضطراب حيل الأمن، ومحبة الرفاهية الشخصية، تدفعان الأمم الديمقراطية بصورة غير محسوسة إلى العمل على زيادة مهام الحكومة المركزية،

(١) كان توكفيل يكتب هذه السطور حوالي سنة ١٨٤٠ وظهر أن الباشا المقصود هو محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٩) وفي تلك السنة عقدت معاهدة لندن الشهيرة (١٥ يوليو سنة ١٨٤٠) بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا (ويدون فرنسا فقد تخلت عن محمد علي بعد أن كانت واقفة في صفه). وهي المعاهدة التي انتهت بقصر حكم محمد علي، على مصر وحدها.

وتحويلها مزايا من الحقوق والامتيازات لأنها في نظرهم السلطة الوحيدة القوية المستترة المستقرة التي تستطيع أن تحميهم من الفوضى . ولست بحاجة إلى أن أضيف إلى ما تقدم ، أن جميع الظروف الخاصة التي تؤدي إلى جعل حالة الجماعة الديمقراطية مضطربة ، ومعرضة للأخطار؛ تزيد النزعة «الفطرية» العامة، وتدفع الأشخاص (من حيث هم أفراد) إلى أن يظلوا يضحون بمقوقهم حياً في بقاء الهدوء مستتباً في بلادهم .

وعلى هذا لا تكون الأمة ميالة إذن إلى زيادة مهام الحكومة المركزية إلا عندما تكون خارجة عن ثورة دموية طويلة المدى ، انتزعت فيها الأملاك من أيدي أربابها السابقين ، وتزعزعت كل المعتقدات ، وامتألت البلاد بأنواع مريرة من الكراهية العنيفة ، والمصالح المتعارضة ، والطوائف المضطربة . فعندئذ يصبح الغرام باستقرار الهدوء العام شهوة عمياء ، ويستولى على المواطنين حب عارم لرعاية النظام واستقراره ؛ ولكنه حب مضطرب كل الاضطراب .

سبق أن درست عدة أسباب عارضة تضافرت كلها على تأييد تركيز السلطة ، ولكني لم أتكلم بعد على السبب الرئيسي منها . فأول الأسباب العارضة ، التي تؤدي إلى اجتذاب جميع الشئون إلى أيدي صاحب السلطان في البلاد الديمقراطية ، إنما هو أصل ذلك الحاكم نفسه وميوله . فالناس الذين يعيشون في عصور المساواة مغمومون بطبعهم بالحكومة المركزية ، ومستعدون كل الاستعداد لتوسيع ما لها من امتيازات . ولكن إن حدث أن كانت هذه الحكومة نفسها تمثل مصالح الناس بأمانة وإخلاص ؛ وكانت ميولها تتفق تمام الاتفاق مع ميولهم «الفطرية» فإن الثقة التي يولونها إياها تكاد تكون ثقة لا تحد ، لأنهم يعتقدون أن كل ما يقدقونه عليها إنما يقدقونه في الواقع على أنفسهم هم .

فاتجاه السلطات الإدارية نحو المركز يتم دائماً بشكل أقل سهولة وأكثر بطؤاً في عهود الملوك الذين لا يزالون يستمسكون بشكل ما في النظام الأرستقراطي العتيق ، منه في عهود الحكام الجدد العصاميين الذين يربطهم أصلهم وتربطهم ميولهم وطباعهم وعاداتهم ، بقضية المساواة ربطاً وثيقاً . لست أقصد أن أقول هنا إن الحكام الذين من أصل أرستقراطي ، ويعيشون في عصور ديمقراطية لا يسعون وراء تركيز الإدارة في أيديهم ، لابل أعتمد أنهم سيبدلون كذلك قصارى جهدهم في هذا السبيل ، ويسرون فيها بكل همة ونشاط شأنهم شأن غيرهم . فهم يرون أن فائدة المساواة الوحيدة لا تكون إلا في هذا الاتجاه ، ولكن الفرص التي لديهم أقل مما عند الآخرين ، لأن المواطنين بدلاً من أن يسارعوا إلى الموافقة على رغبات هؤلاء الملوك ، فإنهم ، كثيراً ما لا يقدمون لهم الطاعة إلا مكرهين وعلى مضض منهم ، على حين أن القاعدة في الجماعات الديمقراطية هي أن التركيز يجب أن يتزايد كلما كان الملك أقل أرستقراطية .

عندما تقوم فئة عريقة من الملوك على رأس أمة أرستقراطية يديرون شئونها - وتتفق

ميول الملك الطبيعية تمام الاتفاق مع ميول النبلاء الطبيعية - عندئذ تجد الرذائل الذاتية في المجتمعات الأرستقراطية مجالاً حراً تنطلق فيه دون أن تصادف ما يكبحها أو يعالجها ويوجهها . والأمر على العكس من ذلك عندما يتولى خليفة من جنس إقطاعي حكم أمة ديمقراطية ؛ فتعليمه وعاداته وذكرياته الماضية وصلاته الاجتماعية ستدفعه كلها إلى الانحياز إلى العواطف التي يوحى إليه بها تباين الأحوال الاجتماعية وتفاوتها في البلاد . وكذلك يتجه الشعب باستمرار بسبب ما فيه من تفاوت في الأحوال الاجتماعية ، إلى الأخذ بتلك العادات الأخلاقية التي تستحدثها فيها المساواة . وكثيراً ما يحدث في تلك الأوقات أن يسعى المواطنون للحد من الحكومة المركزية بأنفسهم ، لا من حيث هي سلطة استبدادية ، بل من حيث هي قوة أرستقراطية ، ويستمسكون كل الاستمساك بالدفاع عن استقلالهم ؛ لا لأنهم يريدون أن يكونوا أحراراً ولكن لأنهم عقدوا عزمهم على أن يظلوا متساوين .

إن ثورة تطيح بعرش أسرة ملكية عريقة لتقيم مكانها رجالاً جدداً وتضعهم على رأس أمة ديمقراطية - قد تؤدي إلى إضعاف السلطة المركزية إضعافاً مؤقتاً ، ولكن مهما ظهرت هذه الثورة في بدايتها بمظهر الفوضى فلا ينبغي لنا أن نتردد في أن نتنبأ بأن عاقبتها النهائية المحتومة ستكون التوسع في امتيازات تلك السلطة نفسها وإحاطتها بالضمانات الكافية .

وأول شرط يجب توافره لتركيز السلطة العامة في شعب ديمقراطي ، بل الشرط الوحيد اللازم لنجاح هذا التركيز في مثل هذا الشعب ، هو أن تحب أنت المساواة ، أو أن تجعل الناس يعتقدون أنك تحبها حقاً ، فبذلك يصبح فن الاستبداد ، الذي كان من قبل فناً معقداً كل التعقيد ، بسيطاً كل البساطة ، حتى لكأنه يتلخص كله في مبدأ واحد ليس إلا .

الفصل الخامس

السلطة العليا تزداد في الأمم الأوروبية في عصرنا الحاضر مع أن الملوك فيها صاروا أقل استقراراً

إذا ما استعرض القارىء في ذهنه ما سبق أن ذكرناه، استولت عليه الدهشة وتملكه الفزع من أن يرى كل شيء في أوروبا صار يعاون على ازدياد امتيازات الحكومة زيادة مستمرة لاتقف عند حد، على حين أن كل شيء فيها كذلك يعمل باستمرار على إضعاف استقلال الفرد، وزيادة خضوعه، وعدم استقراره .

وتوجد جميع النزعات العامة الدائمة التي تحفز الأمريكيين إلى تركيز السلطة - كما توجد في دول أوروبا الديمقراطية نفسها؛ وزيادة على ذلك فإن هذه الدول تعرض لطائفة من الأسباب الثانوية والعرضية التي لم يكن للأمريكيين بها عهد فكان كل خطوة تخطوها هذه الدول الأوروبية في سبيل المساواة، إنما كانت تقربها من النظم الاستبدادية .

وحسبنا نظرة واحدة إلى ما حولنا لنقنع بصحة هذا القول . ففي العصور الأرستقراطية السابقة على عصرنا مباشرة، كان ملوك أوروبا قد جردوا من كثير من الحقوق التي كانوا يعدونها جزءاً لا يتجزأ من سلطتهم، أو أنهم نزلوا عنها من تلقاء أنفسهم . فمئذ مائة سنة مضت، كنا نجد في أكثر الأمم الأوروبية أفراداً أو (هيئات) مستقلين الاستقلال الذي مكن لهم من أن يضطلعوا بإقامة العدالة بين الناس، وبأن يعيشوا الحيوش ويعملوا على صيانتها، ويفرضوا الضرائب؛ بل وكثيراً ما كانوا يستنون القوانين ويشرحونها . وإنا لنرى الدولة الآن في كل بلد من البلاد قد احتكرت لنفسها وحدها، دون أى شريك لها، هذه الوظائف التي تعد طبيعية في السلطة العليا، فهي لم تعد تسمح بقيام أى وسطاء ثانويين بينها وبين المواطنين، بل جعلت تقوم هى نفسها بتوجيههم في كل ما له صلة بالشئون العامة، هذا ويجب ألا يفهم من ذلك أنى أقصد إلى نقد مبدأ تركيز السلطات أو ذمه، فإنى لبعيد كل البعد عن هذا، وإنما أردت أن أعرضه هنا عرضاً ليس إلا .

وكان في أوروبا في ذلك العصر نفسه عدد كبير من السلطات الثانوية تمثل المصالح المحلية وتقوم بإدارة شئونها. وقد اختفت هذه السلطات المحلية الآن، وأخذ الباقى طريقه إلى الزوال السريع، أو إلى أن يصبح تابعاً لغيره كل التبعية. وانهار النبلاء الإقطاعيون في أوروبا كلها من أقصاها إلى أقصاها، وزالت حريات المدن وسلطات الإدارات المحلية أو هي في طريقها إلى الزوال .

لقد عانت أوروبا في الخمسين سنة الماضية كثيراً من الثورات والثورات المضادة، التي أشاعت الاضطراب في البلاد في اتجاهات متفاوتة، ومهما اختلفت الاضطرابات فكلها متشابهة في ناحية معينة، فقد زعزعت سلطات الحكومة الثانوية أو هدمتها . فالامتيازات المحلية التي لم يبلغها الفرنسيون فيما فتحوه من الأقطار ، قد خضعت آخر الأمر لسياسة الحكام الذين انتصروا على الفرنسيين . فقد رفض هؤلاء الحكام كل ما جاءت به الثورة الفرنسية من تجديد، ومن إصلاحات، ما عدا تركيز الحكومة، فهذا التركيز وحده هو المبدأ الذي ارتضوا أن يتلقوه عنها .

إن ما أريد أن أبينه هنا هو أن جميع الحقوق المختلفة التي انتزعت في عصرنا، الواحد إثر الآخر، من الطبقات ومن الطوائف الصناعية (النقابات) بل ومن الأفراد أنفسهم، لم تؤد إلى إقامة سلطات ثانوية جدد على أسس أكثر ديمقراطية، بل ركزت جميعها، من غير أى استثناء، في أيدي صاحب السلطان . فقد صارت الدولة في كل بلد، تعمل باستمرار على زيادة إشرافها على أدنى أعضاء المجتمع . وتضيف إلى نفسها سلطات خاصة، تخول لها أن توجه كل فرد منهم الوجهة التي تشاء . حتى في أصغر شئونه الخاصة .

لقد كانت الغالبية العظمى من المؤسسات الخيرية في أوروبا القديمة، في أيدي أفراد أو أيدي طوائف من الصناع، ولكنها ما عتمت أن صارت كلها أو معظمها، تعتمد على الحكومة صاحبة السلطان، وتدار في كثير من الأحيان بواسطتها مباشرة . فالدولة وحدها تقريباً هي التي تضطلع بتقديم الخبز للجائعين، وبإسعاف المرضى بالدواء والمأوى، وتقديم العمل للكسالى منهم، وتعمل كما لو كانت هي وحدها المطلوب منها العمل على تخفيف كل أنواع الشقاء والبؤس عن الأهالي .

وكذلك صار التعليم ، وصار الإحسان، في أكثر البلاد في أيامنا الحاضرة من الشئون القومية، فتسلم الدولة الآن الطفل من أحضان أمه، بل وكثيراً ما تنتزعه منها انتزاعاً، لتسلمه إلى وكلائها الرسميين ليتولوا شئونه، فقد أخذت الدولة على نفسها أن تملأ قلوب كل جيل بالعواطف وتزود عقولهم بالمعلومات، حتى غلبت الوحدة على التعليم العام كله . كما غلبت على كل شئ آخر، وأخذ التنوع والحرية يختفيان من بيننا في كل يوم .

هذا، ولست أخشى أن أجهر بأن الدين نفسه قد صار في جميع البلاد المسيحية؛ كاثوليكية وبروتستانتية؛ في خطر الوقوع في أيدي الحكومة . ولا يعنى هذا أن الحكام

قد صاروا يغارون كل الغيرة على ما لهم من حقوق في حسم كل خلاف يقوم في الشئون الدينية، بل يعنى أن سيطرتهم على إرادة أولئك الذين يتولون تفسير أمور الدين قد أخذت تزداد شيئاً فشيئاً، لقد جردوا رجال الدين من أملاكهم العينية، وعوضوهم عنها مرتبات ثابتة، واستغلوا نفوذ القسس لما فيه مصلحتهم الخاصة، بأن جعلوهم موظفين عندهم، بل كثيراً ما اتخذوهم خدماً لهم وحشماً، حتى استطاعوا بتحالفهم هذا مع رجال الدين أن يصلوا إلى أعماق نفوس الناس وسرائرهم .

ومع ذلك فهذا كله لا يعدو أن يكون جانباً واحداً من جانبي الصورة، فسلطان الحكومة لم ينسب على مجال السلطات القائمة كلها فحسب، كما رأينا ترواً، بل إن هذا المجال قد غص به وضاق، حتى فاض إلى مجالات كانت إلى الآن وقفاً على الاستقلال الفردى. فمن المعروف أن ثمة طائفة كبيرة من الأفعال، كانت تعد دائماً خارجة عن إشراف الإدارة العامة؛ فغدت الآن خاضعة لها كل الخضوع، وأن عدد هذه الأفعال أخذ الآن في الازدياد زيادة متصلة .

كانت الحكومة (العليا) في الأمم الأرستقراطية تقتصر عادة على الإشراف على شئون المواطنين وإدارتها، من حيث ما يتصل فيها مباشرة وبطريقة محسوسة، بالمصلحة العامة، أما فيما عدا ذلك من الشئون فقد ترك الشعب حراً يفعل ما يشاء. وكانت حكومات هذه الشعوب تبدو وكأنها لاتدرى أن هناك نقطة تلتقى فيها أخطاء الأفراد وما يقاسونه من متاعب بسعادة الشعب العامة، وأن إنقاذ فرد من الخراب قد يكون مسألة تهم المصلحة العامة كلها .

أما الأمم الديمقراطية التي في عصرنا الحاضر فتجده نحو الطرف الأقصى المضاد، فلا يخفى أن معظم حكامنا لم يعودوا يقنعون بأن يحكموا الشعب في جملته، بل أصبحوا يظنون أنفسهم مسئولين عن أفعال كل واحد من رعاياهم، وعن أحواله الخاصة، وعن مصيره المقدر له، فكأنى بهم قد تعهدوا بأن يرشدوا كل مواطن منهم ويعلموه جميع ما يتصل بالحياة من مختلف الشئون، وأن يجعلوه، إذا ما اقتضى الأمر، سعيداً شاء أو لم يشأ. أما الأفراد فقد صاروا يزدادون كل يوم ميلاً إلى النظر إلى السلطة العليا على هذا الضوء نفسه، فيطلبون منها العون في كل ما هو ضرورى لهم، ويتجهون إليها بأبصارهم في كل لحظة باعتبارها ناصحتهم ومرشدتهم .

وؤكد أنه لم يعد يوجد في أوروبا كلها دولة واحدة لم تصبح الإدارة العامة فيها أشد تركزاً مما كانت من قبل فحسب، بل صارت كذلك أشد فضولاً وأكثر تدخلاً في صفائر الأمور، فهي الآن تتدخل في كل مكان في كل مصلحة من مصالح الناس الخاصة، بأكثر مما كانت تتدخل من قبل، فصارت تنظم على هواها الكثير من أفعالهم، صغيرها قبل كبيرها، وتبسط سلطانها باستمرار على جميع الأفراد، وتحيط كلاً منهم برعايتها من كل وجه من الوجوه؛ فتعاونهم وتنصح لهم وتجبرهم على أداء ما تريد إجباراً .

لقد كان صاحب السلطان في الأمة الماضية يعيش على ما تغله له ضياعه أو على ما يفرضه على رعاياه من ضرائب ومكوس، ولكن الحال قد تبدلت الآن غير الحال بعد أن زادت احتياجاته بازدياد قوته واتساع سلطاته. فالظروف التي كانت تحمل الملك في القديم على أن يفرض ضريبة جديدة؛ تجعله هي نفسها الآن يلجأ إلى الاقتراض. ولم تلبت الدولة أن صارت مدينة لكثيرين من أغنياء البلاد، كما صارت تركز معظم رؤوس الأموال الكبرى في أيديها.

هذا، وكان أمام الدولة طريقة أخرى لتجذب رؤوس الأموال الصغيرة، فكلما ازداد اتصال الناس بعضهم ببعض؛ وازداد تساويهم في الأحوال الاجتماعية، أصبح للفقراء موارد أكثر، وازدادت بذلك ثقافتهم؛ وكثرت رغباتهم، فلا غرو إن خطر ببال كل منهم أن يعمل على تحسين أحواله، فكانت وسيلتهم إلى ذلك التحسين، هي الادخار. وأدت هذه المدخرات إلى خلق عدد لا يحصى من رؤوس الأموال الصغيرة (هي ثمرة طيبة دائمة من ثمرات العمل الكادح) تظل تزداد كل يوم زيادة متصلة غير مقطوعة. ولكن الجزء الأعظم من رؤوس الأموال هذه يظل جامداً غير مستثمر إذا بقي مبعثراً في أيدي أصحابه. ومن ثم قامت مؤسسة خيرية، ستصبح في القريب العاجل، إن لم يخطئني حسن التقدير، من أهم المؤسسات السياسية. فقد خطر لفر من فاعلي الخير أن يجمعوا مدخرات الفقراء ويستثمروها، وما زالت هذه الجماعة الخيرية أو معظمها، تتجه الآن اتجاهاً لاخفاء فيه، إلى الانضمام إلى الحكومة، بل إن الدولة قد حلت فعلاً محل بعضها، واضطلعت بمهمة تعد جسيمة كل الجسام؛ فقد عمدت إلى جميع المدخرات اليومية التي ادخرها عدة ملايين من العمال، وركزتها كلها في مكان واحد، ثم جعلت تستثمرها وتقرض الناس منها على مسؤوليتها بفائدة معينة؛ تحدها هي نفسها دون غيرها.

وهكذا صارت الدولة تجتذب إليها ثروات الأغنياء عن طريق الاقتراض وتجذب فلوس الفقراء من طريق إيداعها صناديق الادخار، لتكون تحت تصرفها وحدها. وبذلك صارت ثروات البلاد تتدفق باستمرار في أيدي الحكومة، وظل تجمعها هذا في أيديها يزداد بنفس النسبة التي تتزايد بها مساواة الناس في أحوالهم الاجتماعية، فالدولة وحدها هي التي توحى إلى نفوس الناس في البلاد الديمقراطية بأنها جديرة بثقتهم فيها، وهي وحدها التي تبدو في نظرهم قد كتب لها البقاء والدوام.

وهكذا لم يعد عمل الملك صاحب السلطان مقصوراً على إدارة بيت المال العام، بل صار يتدخل في شئون الناس المالية الخاصة، فهو رئيس كل فرد من أفراد الجماعة، بل كثيراً ما يكون سيده المتحكم فيه، وزيادة على ذلك، فهو يقوم لهم بدور وكيلهم المالي، ودور الصراف معاً.

فلم تعد السلطة المركزية تؤدي من تلقاء نفسها جميع الواجبات التي كانت تؤديها

من قبل عدة سلطات مختلفة، ولم تعد توسع تلك الواجبات، وتتجاوز تلك السلطات فحسب، بل صارت تؤدي ذلك كله في يقظة أتم، وفي قوة أعظم، واستقلال أكبر مما كانت تبدى من قبل. لقد نهضت جميع حكومات أوروبا في العصر الحاضر بعلوم الإدارة نهضة رائعة وأخذت تنجز أموراً أكثر، وتؤدي كل شيء بنظام أرق، وفي وقت أقصر، وبنفقة أقل. فكأنى بها كانت تزداد خبرة وحنكة باستمرار من جميع تلك المعلومات التي جردت الأفراد منها، فأمرء أوروبا وحكامها يشرفون الآن على أعمالهم وممثلهم إشرافاً يزداد كل يوم دقة وإحكاماً، فتراهم يتكرون طرقاً جديدة لإرشادهم بأساليب أنجع؛ ويفتشون عليهم بطرق أيسر. فهم لم يكتفوا بأن يديروا كل شيء بواسطة عمالهم وموظفيهم، بل اضطلعوا هم أنفسهم بالإشراف على سلوك عملائهم هؤلاء في كل صغيرة وكبيرة، وبذلك أصبحت الإدارة العامة معتمدة لاعلى سلطة واحدة بعينها فحسب، بل صارت تزداد كل يوم تركراً في ناحية واحدة، وفي أيد أقل عدداً. وهكذا صارت الحكومة تركز سلطاتها، بينما هي تزيد في ميزاتها الخاصة، وبذلك صارت قوتها تزداد زيادة مزدوجة.

فعندما يفحص المرء منا نظام السلطة القضائية القديم في كثير من الأمم الأوربية، يدهش من أمرين؛ استقلال تلك السلطة، واتساع وظائفها، فلم تكن المحاكم تفصل فقط في معظم ما ينجم من خلافات بين الأفراد، إن لم تكن تفصل فيها كلها، بل إنها كانت في أحوال كثيرة تعمل زيادة على ذلك، حكماً بين الأفراد وبين الحكومة.

لست أومىء هنا إلى الوظائف السياسية والإدارية التي اغتصبتها المحاكم في بعض البلاد، بل إلى الواجبات القضائية المشتركة فيها جميعاً. ففي معظم الأقطار الأوربية كانت، ولا تزال، ثم حقوق شخصية كثيرة يتصل أغلبها بحق الملكية العام - كانت ولا تزال في حماية القضاء، ولم تكن الحكومة تستطيع أن تعتدى عليها إلا بعد أخذ رأى القضاء في الأمر. فهذه السلطة الشبيهة بالسياسية هي التي تميز عادة المحاكم القضائية الأوربية عن غيرها، إن في كل الأمم قضاة، ولكن الأمم كلها لم تعهد إلى قضاتها بنفس الميزات.

أما عندما ندرس ما يجري الآن في الأمم الديمقراطية في أوروبا التي تسمى نفسها حرة، وكذلك ما يجري في غيرها من الأمم، نجد أن محاكم جديدة غير مستقلة أخذت تنشأ في كل مكان، إلى جانب المحاكم القديمة، كى تفصل (بواسطة ولاية قضائية فوق العادة) فيما قد ينجم من خلاف بين الحكومة وبين الأفراد المواطنين. لقد ظلت السلطة القضائية القديمة تحتفظ باستقلالها، ولكن ولايتها القضائية قصرت وضيقت؛ فثم نزعة متزايدة ترمى إلى قصرها، على أن تكون مجرد حكم فحسب في المصالح الشخصية.

وعدد هذه المحاكم الخاصة (التي فوق العادة) يزداد باستمرار، كما تزداد كذلك وظائفها واختصاصاتها، وبذلك صارت الحكومة تتخلص باستمرار من ضرورة إخضاع

سياستها وحقوقها لموافقة سلطة أخرى. ولما كانت الحكومة لا تستطيع أن تستغنى عن القضاة، رأت أن تقوم هي باختيارهم. على الأقل، وأن تعمل على استبقائهم تحت سيطرتها. وبعبارة أخرى، صارت تقيم بينها وبين الأفراد صورة للعدالة لا العدالة نفسها. فلم تقتنع الدولة بوضع الأمور كلها في أيديها، بل بلغ الأمر أن صارت تفصل فيها جميعاً بنفسها، من غير رقيب عليها أو حسيب. ومن غير أن يكون ثمة أى مجال لاستئناف أحكامها، فهي أحكام نهائية.

ففى دولة أوروبا الحديثة سبب وجيه مستقل عن جميع الأسباب التى أشرت إليها من قبل، يعمل دائماً على توسيع وظائف السلطة العليا وزيادة امتيازاتها، وإن لم ينته الناس إلى هذا السبب الانتباه الواجب له؛ وأقصد به نمو الصناعات، ذلك النمو الذى صار يغذيه تزايد المساواة الاجتماعية بين الناس. فالصناعة تجمع عادة عدداً كبيراً من الناس في مكان واحد معين وتنشئ بينهم صلات جديدة معقدة. وتعرضهم بطبيعة مهنتهم لتغيرات كبيرة فجائية، من حيث الرخاء أو الشدة والحاجة. وفي أثناء هذه التغيرات يكون النظام العام في خطر. وأخيراً قد يحدث أن تضحي هذه الأعمال الصناعية بصحة أولئك الذين يكسبون من ورائها، أو بحياتهم. ومن ثم صرنا نجد الطبقات الصناعية بحاجة إلى مزيد من التنظيم والإشراف والتقييد أكثر مما يتطلبه غيرها من طبقات المجتمع. ومن الطبيعي أن تزداد سلطات الحكومة بازدياد هذه الطبقات.

وتصدق هذه الحقيقة بشكل عام. أما ما سأذكره بعد فيصدق على أمم أوروبا بوجه خاص، ففي القرون السابقة على القرن الذى نعيش فيه الآن، كانت الأرستقراطية تملك الأراضي الزراعية؛ وقادرة على الدفاع عنها؛ ومن ثم كانت هذه الأراضي محوطة بكل الضمانات الكافية، وكان أصحابها يستمتعون باستقلال عظيم، مما أدى إلى قيام عادات، وإلى وضع قوانين ظلت قائمة على الرغم من تقسيم الأراضي والقضاء على النبلاء. وإنما لئلا ترى ملاك الأراضي والزراعيين اليوم أقدر الناس في المجتمع على الإفلات بسهولة من إشراف السلطة العليا.

ففى تلك العصور الأرستقراطية نفسها التى يرجع إليها كل مصادر تاريخنا، لم يكن للأموال المنقولة شأن يذكر. وكان أصحابها ضعافاً مزدربين. أما طبقة الصناع فكانت مستارة من تلك الجماعات الأرستقراطية؛ فإذا لم يكن لها نصراء مضمونون، لم تكن محمية، في ظاهرها، وكثيراً ما كانت تعجز هي ذاتها عن حماية نفسها. فلا غرو أن نشأت عادة اعتبار الملكية الصناعية شيئاً ذا طبيعة خاصة، لا يستحق أن ينال نفس الاحترام، ولا نفس الضمانات التى تتمتع في العادة للملكية بشكل عام. وكان الناس ينظرون إلى رجال الصناعة على أنهم طبقة صغيرة خاصة في النظام الاجتماعى، ليس لاستقلالها أية قيمة، ولا ضير من أن يترك أمرها لأهواء الأمراء والحكام من حيث تأديتها وتنظيمها. وحسبنا نظرة

إلى قوانين العصور الوسطى، فدهش من أن نرى في عصور الاستقلال الشخصى تلك، أن الملوك كانوا يصدرون اللوائح والنظم بصورة لا تنقطع، فكانت تعوق تقدم الصناعة حتى في أبسط تفصيلاتها، وكان التركيز على هذه النقطة نشيطاً كل النشاط ودقيقاً كل الدقة إلى أقصى حد يستطيعه .

حدث منذ ذلك الوقت ثورة كبرى شملت العالم كله، فالملكية الصناعية التى كانت لاتزال في ذلك الوقت في مهدها، ترقى وانتشرت حتى عمت كل البلاد الأوربية: فازدادت الطبقة الصناعية وأثرت على حساب ما تبقى من الطبقات الأخرى، فقد نمت وما زالت تنمو دائماً من حيث العدد، ومن حيث الأهمية والثروة. وكان معظم الذين لا يهتمون إليها متصلين بها في نقطة واحدة على الأقل، فبعد أن كانت هى الطبقة المهملة المستثناة في المجتمع أصبحت تهدد بأن تكون هى الطبقة الرئيسية فيه، وبعبارة أخرى الطبقة الوحيدة. ومع ذلك ظلت الأفكار والعادات السياسية التى كانت قد خلقتها في الأزمنة القديمة، قائمة. فهذه الأفكار، وتلك العادات، لم تغير لأنها قديمة؛ وتصادف أن كانت متفقة تمام الاتفاق مع الأفكار الحديثة، ومع العادات العامة في عصرنا .

وهكذا نرى أن الملكية الصناعية لم تمد حقوقها بنسبة ما لها من أهمية وشأن. فالطبقات الصناعية لاتصبح أقل اتكالاً على غيرها، عندما تصبح أكثر عدداً، بل يظهر أنها، على العكس من ذلك، تحمل الاستبداد في طواياها، وأن هذا الاستبداد الكامن فيها كان ينمو بطبيعة الحال مع نموها هي .

وكلما ازداد اشتغال الأمة بالصناعة ازداد شعورها بالحاجة إلى الطرق والترع والمرافى وغيرها من الأعمال العامة أو الشبيهة بالعامة التى تيسر وسائل الحصول على الأموال. وكلما ازدادت الأمة ديمقراطية ضعفت قدرة الأفراد على إنجاز أعمال جسام مثل هذه، على حين تصبح الدولة أقدر على إنجازها. ولست أتردد أبداً في تأكيد أن ميول جميع الحكومات الظاهرة في الوقت الحاضر تتجه اتجاهاً واضحاً إلى أن تأخذ على عاتقها وحدها تنفيذ هذه الأعمال، وهذه الوسيلة تزداد قبضتها إحصائياً على استبقاء الشعب الذى تحكمه معتمداً عليها كل الاعتماد .

ومن جهة أخرى، فكلما ازدادت قوة الدولة، وازدادت كذلك احتياجاتها، ازداد استهلاك الدولة للمنتجات الصناعية ازدياداً مستمراً. وصارت هذه السلع تصنع في دور الصناعة عندها عادة أو في مؤسسات الحكومة. وبذلك يصبح الحاكم في كل مملكة هو الصانع الأول: فهو يستخدم عدداً كبيراً من المهندسين والمعماريين والميكانيكيين والصانع المهرة ويستقيم في خدمته .

وليس الحاكم هو الصانع الأول فحسب، بل إنه ليتجه باستمرار لأن يكون رئيس الصناعيين جميعاً، وبالأحرى سيدهم جميعاً المتحكم فيهم. وعندما يصبح الأفراد متساوين

في أحوالهم الاجتماعية يزدادون ضعفاً، وصاروا لا يستطيعون أن ينجزوا شيئاً في الصناعة دون أن ينضموا بعضهم إلى بعض ويتكثروا، ولكن الحكومة ستظل تسعى باستمرار لوضع هذه التجمعات والتكتلات تحت إشرافها .

وخليق بنا أن نسلم بأن هذا النوع من الكائنات الجماعية التي يسمونها شركات لأقوى وأفظع من أى فرد من الأفراد، ذلك إلى أن مسئوليتها عما تفعل لأقل بكثير من مسئوليتها، ومن ثم يبدو من المعقول ألا يسمح لها أن تستمتع باستقلال كبير عن الحكومة مثل ذلك الذى يصح أن يمنح لأى فرد من الأفراد .

وييل الملوك إلى اتباع مثل هذه السياسة، بقدر ما تدعوهم إليها ميولهم وأذواقهم الخاصة. أما في الأمم الديمقراطية فلا يستطيع الشعب أن يقاوم الحكومة إلا عن طريق الجمعيات والاتحادات، ومن ثم كانت الحكومات تنظر شزراً إلى تلك الجمعيات التي ليست تحت سلطانها مباشرة. ومما يجدر ذكره أن الشعب في الأمم الديمقراطية كثيراً ما يساوره إحساس خفى بالخوف والغيرة، من جراء هذه الجمعيات نفسها، يمنع المواطنين من أن يدافعوا عنها؛ على الرغم من أنهم في أشد الاحتياج إليها. إن قوة هذه الجمعيات الخاصة، ومدى استمرارها وسط ما فيه الجماعة كلها من ضعف وعدم استقرار، ليدهش المواطنين ويزعجهم، فهم لا يتحرجون من أن يعدوا تلك الحرية التي تتمتع بها كل جمعية منها في استخدام قوتها الطبيعية، ميزة خطيرة كل الخطر. فكل الجمعاعات، التي تظهر في عصرنا، هي زيادة على ذلك، سلطات جماعية جديدة لم يعترف لها الزمن بعد بأى حقوق، فهي تظهر في الوجود عندما تكون فكرة الحقوق الخاصة ضعيفة، وسلطة الحكومة واسعة لا حد لها. فلا غرو أن كانت تفقد حريتها منذ أن تولد^(١).

وإننا لنجد في جميع الأمم الأوربية الآن بعض أنواع من «الجماعات» لا يمكن أن تنشأ إلا بعد أن تستوثق الدولة منها، بعد فحص قوانينها، ثم تصرح لها بالوجود. وحدث في كثير من الأمم محاولات عدة للتوسع في تطبيق هذه القاعدة على كل الجمعيات، فلو نجحت هذه السياسة لتيسر التكهن بما يترتب عليها من عواقب .

فإن حدث وصار للملك حق عام يخول له أن يسمح بقيام «جماعات» من أنواع مختلفة بشروط معينة، فإنه لا يلبث أن يطالب بحق الإشراف عليها وإدارتها، كى يمنحها من أن تحرف عن القواعد التي وضعها لها هو نفسه. وعندئذ تتجه الدولة - بعد أن تكون قد أخضعت لسلطتها جميع الناس الراغبين في تكوين جماعات - تتجه إلى أن تحول جميع الذين ينتمون إلى جماعات سبق أن تكونت من قبل، إلى الخضوع لها كذلك؛ وبعبارة أخرى، تحول إلى هذه الحالة نفسها جميع الناس الموجودين فيها فعلاً

(١) انتقل تفكير المؤلف هنا إلى أوروبا بدلاً من أمريكا فالجمعيات التي تفقد حريتها منذ أن تولد إنما كانت في عصر المؤلف في فرنسا وغيرها من البلاد الأوربية .

وهكذا تستولى الحكومات على الشطر الأعظم من هذه القوة الجديدة التي خلقتها المصالح الصناعية في هذه الدنيا، وتحول هذا الشطر إلى تحقيق أغراضها هي، لقد أصبحت المصانع تحكمنا وأصبحت الحكومات هي التي تحكم هذه المصانع .

وإني لأعلق أهمية كبيرة على كل ما ذكرته توأ؛ حتى لأخشى أن أكون قد أضعفت المعنى الذي أقصده بمحاولتي أن أزيده وضوحاً . فإن رأى القارئ أن ما ذكرته من الأمثلة تأييداً لملاحظاتى غير كاف، أو كان اختياري لها سيئاً، وإن تصور أنى قد أفرطت في المبالغة في أى موضوع من المواضيع بشأن اعتداء السلطة العليا؛ ومن جهة أخرى، قللت من شأن مدى المجال الذى لا يزال مفتوحاً لجهود الأفراد المستقلين، إن كان الأمر كذلك، فإنى لأرجو منه أن يدع الكتاب لحظة، ويوجه عقله إلى التفكير في الموضوعات التي حاولت شرحها، ليفحص بدقة وإمعان ما هو جار في فرنسا وفي غيرها من الدول، وليسأل من حوله، ويبحث بنفسه، وعندئذ سأكون مخطئاً كل الخطأ إن لم يصل، من غير توجيه من جانبي وبطرق أخرى غير التي سلكت، إلى النقطة نفسها التي قصدت أن أوجهه إليها .

ولسوف يدرك أن التركيز قد ازداد في الخمسين سنة الماضية، في كل مكان بطرق شتى متعددة؛ فقد تصافرت الحروب والثورات والفتوح كلها على زيادة هذا التركيز، كما أن الناس كلهم قد عملوا على ازدياده . هذا، وفي الفترة نفسها التي حدثت في أثنائها أن تعاقب الناس بسرعة مذهلة على رئاسة الأمور، كانت آراؤهم ومصالحهم ونزعاتهم قد تنوعت تنوعاً لا حد له، ولكنهم أرادوا جميعاً أن يعملوا، بشكل أو بآخر، على تحقيق هذا التركيز . لقد كانت هذه النزعة إلى التركيز هي النقطة الوحيدة الثابتة وسط مظاهر حياتهم وأفكارهم المتغيرة كل التغير .

ولو أن القارئ جشم نفسه متونة أن يفحص تفصيلات الشئون الإنسانية هذه؛ ثم ألقى نظرة عامة شاملة تحيط بهذا المشهد الواسع كله، لاستولت عليه الدهشة من النتيجة التي يصل إليها . فسيجد، من جهة، أن أعرق الأسر، وأرسخها قدماً قد تزعزعت أو انهارت، وأن الناس صاروا يهربون في كل مكان؛ وبأى شكل، من سيطرة قوانينهم عليهم، ويعملون على إلغاء سلطة حكامهم وأمرائهم، أو على الحد منها . وتبدو الأمم التي ليست في ثورة سافرة قلقلة ومتهيجة، على الأقل؛ تحركها روح ثورية واحدة . ومن جهة أخرى، وفي هذه الفترة عينها من الفوضى، وفي هذه الأمم المتمردة، تزيد امتيازات الحكومة العليا باستمرار حتى تصبح أكثر تركيزاً وأشد مغامرة، وأشد استبداداً، وأكثر اتساعاً، ويقع الشعب باستمرار تحت سيطرة الإدارة العامة؛ ويسلم إليها؛ على غير تفطن منه، جزءاً آخر من استقلال الفرد، حتى يذعن الناس أنفسهم الذين قبلوا من وقت لآخر، العروش، وداسوا على هامات الملوك، وينحنوا بشكل أكثر ذلة وصغاراً، لأتفه كاتب موظف .

وهكذا يبدو أن ثورتين متضابتين تجريان الآن بين ظهرانيا، إحداهما تضعف السلطة العليا باستمرار، على حين تؤيدها الأخرى وتعمل على تقويتها باستمرار كذلك. ولست أعرف فترة أخرى في تاريخنا بدت فيها هذه السلطة بمثل هذا الضعف أو بمثل تلك القوة.

ولكن عندما يفحص المرء أحوال هذا العالم عن كتب، يتبين له أن هاتين الثورتين متصلتان بعضهما ببعض أوتق اتصال؛ وتنشآن من مصدر واحد بعينه، ومع أن كل واحدة منهما اتجهت اتجاهاً خاصاً مستقلاً عن الأخرى، فكلتاهما تؤديان بالناس آخر الأمر إلى نتيجة واحدة.

ولست أخرج من أن أعيد مرة أخرى وأخيرة؛ ما سبق أن قلته صراحة أو ضمناً في مواضع عدة من هذا الكتاب، بأنه يجب علينا أن نحصر كل الحرص على ألا نخلط بين مبدأ المساواة والثورة التي تنتهي بإقامة هذا المبدأ في أحوال الأمة الاجتماعية وفي قوانينها، فهنا يجثم السبب في معظم تلك الظواهر التي تستثير دهشتنا.

لقد نشأت كل السلطات السياسية القديمة في أوروبا، من أكبرها إلى أدناها، في عصور أرستقراطية؛ وكان معظمها يمثل مبادئ امتيازات الطبقات وعدم المساواة أو يدافع عنها. فكي يجعل معاصرونا الاحتياجات والمصالح الجديدة التي استحدثتها لهم مبدأ المساواة هذا الآخذ في النمو - هي الساندة في الحكومة، اضطروا إلى قلب السلطات القديمة المقررة أو تقيدها، مما دفع الناس إلى إشعال الثورات وإحداث الانقلابات، وإلى أن يثروا في نفوس الكثيرين تلك المحبة العارمة لإحداث القلاقل والاضطرابات والاستمساك بالاستقلال، وهي أمور تولدها الثورات أيا كان غرضها الذي تهدف إليه.

لأعتقد أن في أوروبا بأسرها أمة واحدة تقدم فيها مبدأ تساوى الناس في الأحوال الاجتماعية تقدماً كبيراً دون أن تسبقه أو تلحق به بعض الثغرات العنيفة في نظام الملكية، وفي الأشخاص أنفسهم، وأن كل هذه الثغرات أو جملها كانت مصحوبة بالكثير من الفوضى والاستهتار، فالذين قاموا بها هم أقل عناصر الأمة حضارة، ضد أكثرها رقياً وحضارة.

ومن ثم نشأت هاتان النزعتان المزدوجتان المتضادتان اللتان أشرت إليهما من قبل. فما دامت الثورات الديمقراطية قائمة على قدم وساق، يبدو أن الناس الذين أجمعوا أمرهم على تدمير السلطات الأرستقراطية القديمة المعادية لتلك الثورة، كانوا مدفوعين بروح استقلالية قوية تحركهم. وكلما اكتمل فوز مبدأ المساواة، أخذوا يستسلمون شيئاً فشيئاً إلى الميول الطبيعية التي ولدتها هذه المساواة في نفوسهم، وجعلوا يؤيدون حكوماتهم ويركزونها أكثر مما هي مركزة. لقد سعوا أن يكونوا أحراراً كى يجعلوا أنفسهم متساوين، ولكن كلما ازدادت المساواة رسوخاً بمعاونة الحرية أدى ذلك إلى جعل الحصول على الحرية أصعب وأشق.

إن حالتى الأمة هاتين لا تحدثان عادة معاً الواحدة تلو الأخرى ، فقد بين لنا الجيل الأخير فى فرنسا كيف يتيسر للشعب أن ينظم استبداداً طاعياً فى الجماعة ، فى الوقت نفسه الذى تخلص فيه من سلطة النبلاء ، وتحدى سلطة الملوك جميعاً ، وبذلك يكون قد علم العالم كيفية الحصول على استقلاله وكيفية تضييعه كذلك^(١) .

يرى الناس فى عصرنا أن السلطات القديمة المقررة تتهاوى من كل ناحية أمامهم ، وكذا جميع السلطات القديمة التى كانت تؤثر فىهم تلفظ أنفاسها الأخيرة . وأن جميع الحواجز المعهودة لهم تتداعى وتتساقط هى الأخرى ، وهذا ما يجعل أعقل الناس يضطرب ويتردد فى أحكامه . إنهم لا ينظرون إلا إلى هذه الثورة المدهشة الحادثة على مرأى منهم ، ولذلك يتصورون أن الفوضى ستتتشر بينهم إلى الأبد ، ولكنهم إن نظروا إلى النتائج النهائية التى تؤدى إليها هذه الثورة لربما ساورتهم مخاوف أخرى . أما من ناحيتى ، فلست أثق بروح تلك الحرية التى يبدو أنها تحرك أهل عصرنا ، إذ أنى أدرك إدراكاً واضحاً أن أمم هذا العصر فى هرج واضطراب ، ولكنى لأرى بوضوح أنها أمم متحررة واسعة الأفق وأخوف ما أخافه عليها أن يجد الملوك أنفسهم فى ختام هذه الاضطرابات التى تميز العروش من أساسها ، أنهم قد صاروا أقوى مما كانوا .

(١) قد يشير المؤلف بذلك إلى الدور الذى قام به نابليون .

الفصل السادس

نوع الاستبداد الذى ينبغي أن تخشاه الأمم الديمقراطية

لاحظت أثناء إقامتى بالولايات المتحدة أن حالة المجتمع الديمقراطى التى تشبه حالة الأمريكيين، قد تعاون كل العون على قيام الاستبداد. وبعد عودتى إلى أوربا شاهدت مدى استخدام الغالبية من حكمانا الأفكار والعواطف والاحتياجات التى استحدثتها تلك الحالة عنها ليوسعوا نطاق سلطانتهم. فأدى إلى هذا إلى أن الأمر قد ينتهى بالأمم الأوربية إلى أن تعانى شيئاً من ذلك الظلم الذى عانته من قبلها أم عدة فى الزمن القديم.

هذا، وإن الاستمرار فى بحث هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً، والتفكير فيه خمس سنوات أخرى، لم يقللاً من مخاوفى، وإن غيراً موضوع هذه المخاوف.

ولم يحدث أن بلغ ملك من ملوك العصور السالفة، من الاستبداد المطلق ولا من القوة والبطش، أن يضطلع وحده بإدارة إمبراطورية مترامية الأطراف تشمل عدة أجزاء، فيديرها كلها بنفسه من غير وساطة عدد من الناس يعاونونه فيها، ولم يحدث قط أن ملكاً حاول أن يخضع رعاياه جميعاً من غير تمييز بينهم لنظام واحد صارم من القوانين واللوائح التفصيلية؛ ولا أن ملكاً حاول أن ينزل بنفسه إلى كل عضو من أعضاء المجتمع ليوجهه ويهذبه، فمثل هذه الخواطر لم تطرأ قط على عقل بشر. وإن طرأت، فإن قلة ما يرد إليه من المعلومات، ونقص النظم الإدارية، والعقبات الطبيعية الناجمة عن التفاوت بين الناس، سرعان ما تحول بينه وبين تنفيذ مثل هذا المشروع الواسع.

فلما كان أباطرة الرومان فى أوج عظمتهم وقوتهم ظلت شعوب الإمبراطورية المختلفة مستمسكة بعادات وقوانين متنوعة كل التنوع. فمع أن كل أقطار الإمبراطورية كانت خاضعة لإمبراطور واحد، فكل قطر من تلك الأقطار تقريباً كان يدار على حدة من غير نظر إلى الأقطار الأخرى. وكان بها كثير من المدن والأقاليم الحرة القوية تحكم نفسها بنفسها حكماً ذاتياً. ومع أن حكومة الإمبراطورية كلها كانت مركزة كل التركيز فى أيدي الإمبراطور وحده، وكان دائماً الحكم الفصل فى كل الأمور، ولا سيما فى أوقات

الشدة والضرورة، فمع ذلك كله، ظلت تفاصيل الحياة الاجتماعية وأعمال الأفراد الشخصية خارج نطاق رقابته عادة. وفي الحق كان الأباطرة يملكون قوة هائلة لاحد لها، تسوغ لهم أن يرضوا كل ميولهم وأهوائهم مهما بلغت من الغرابة، وأن يستخدموا في هذا السبيل سلطة الدولة وكل مواردها. وكثيراً ما أساءوا استخدام هذه القوة بصورة تحكمية لكي يجردوا بعض رعاياهم مما في حيازتهم من أموال، أو كى يقضوا على حيواتهم. لقد كان استبدادهم ثقيلاً مرهقاً كل الإرهاق للأقلية من رعاياهم، لكنه لم يصل إلى حد أن يشمل الأغلبية منهم، لأنه كان مقصوراً على تحقيق بضعة أغراض رئيسية، أما سائر الأغراض فلم يمسسها بشيء. لقد كان استبداداً باطشاً عنيفاً، ليس في ذلك شك، ولكن مداه كان، مع ذلك محدوداً.

ولو قدر للاستبداد أن يقوم في أمة ديمقراطية في عصرنا الحاضر، لاتخذ صبغة مختلفة عما نعهده؛ فسيكون أوسع مدى وأخف وطأة، ويحط من قيم الناس، من غير أن يعذبهم. ولا شك في أن الملوك في عصر من تلك العصور التي انتشر فيها التعليم، وانتشرت المساواة، كالعصر الذي نعيش فيه، ليسهل عليهم أن يجمعوا كل السلطة السياسية في أيديهم، ويعتادوا أن يتدخلوا في مصالح الناس الشخصية بشكل أتم مما كان يتدخل به أى عاهل من عواهل العصور القديمة. ولكن مبدأ المساواة هذا الذى يسهل قيام الاستبداد بالحكم، هو نفسه الذى يخفف من قسوته. فقد سبق أن رأينا كيف أن عادات المجتمع تصبح أرفق، وأكثر إنسانية كلما قلت الفروق التي بين الناس، وازدادوا تماثلاً. فإن لم يكن ثم أحد في الجماعة ذا قوة عظيمة أو ثروة عريضة لكان الاستبداد مقصود الجناح، تعوزه الفرص للعمل، وينقصه المجال اللازم له. فكلما صارت ثروات الناس معتدلة أصبحت نزعاتهم بطبيعة الحال محدودة، وخواهم مقيداً وملذاتهم ساذجة. ولا شك في أن هذا الاعتدال العام يخفف من غلواء الملوك أنفسهم، ويحد من مدى رغباتهم بما يقيمه في سيئها من عراقيل ويضعه لها من حدود.

هذا ومن اليسر أن أضيف إلى هذه الأسباب المستمدة من طبيعة المجتمع نفسه أسباباً أخرى كثيرة أخذها من خارج الموضوع الذى أنا بصدده، ولكنى أوتر الاقتصار على الحدود التي رسمتها لنفسي.

فقد تصبح الحكومات الديمقراطية عيفة، بل قاسية، في أوقات معينة؛ يشتد فيها غليان الشعب وثورته، أو في أوقات الأخطار الجسام التي قد تلم بها، إلا أن هذه الأحوال نادرة وقصيرة الأجل. هذا، وكلما فكرت في نزعات أهل عصرى الصغيرة وفي رقة آدابهم، وسعة ثقافتهم، وصفاء ديانتهم، وأخلاقهم وعاداتهم النشيطة المنتظمة، وفي القيود التي يراعونها في رذائلهم، كما يراعونها في فضائلهم - عندما أتدبر ذلك كله لا أخشى عليهم أن يجدوا في زعمائهم طغاة مستبدين، بل حتى أن يجدوا فيهم أوصياء عليهم.

وعلى هذا، أرى أن نوع الاستبداد الذى يهدد الأمم الديمقراطية لا يشبه ما سبق أن ظهر منه فى العالم من قبل، فى شيء، ولن يجد معاصرونا له مثيلاً فى كل ما يتذكرونه. وعبثاً أحاول أن أجد تعبيراً ينقل بدقة الفكرة التى كونتها بشأنه، فلفظنا (الاستبداد) و(الطغيان) القديمتان لا تصلحان للتعبير عن هذا المعنى، فالشئ نفسه جديد، وإذا كنت لأستطيع أن أسميه، فلا أقل من أن أحاول أن أعرفه وأحدد معاله .

أود أن أتصور تلك الملامح الجديدة التى يمكن أن يتجلى فيها الاستبداد فى العالم، فأول شئ ندهش له، وجود جمع غفير لا يخصص من أناس متماثلين متساوين، يسعون باستمرار وراء الحصول على ملذات صغيرة تافهة ينغمسون فيها. كل منهم يعيش منفصلاً عن الآخر كأنه غريب عن سائر الناس، لا يحفل بمقدراتهم ومصائرهم، فأطفاله وأصدقائه الخواص هم كل الجنس البشرى فى نظره. أما سائر مواطنيه فهو لاشك منهم ولكنه لا يراهم؛ ويلمسهم ولكنه لا يحس بوجودهم، فهو لا يوجد إلا فى نفسه، ولنفسه. فإن بقيت له أسرته فأقل ما يمكن أن يقال عنه، أنه لم يعد له وطن .

وفوق هذا الفريق من الناس تقوم قوة ضخمة تضطلع وحدها بكل ما يوفر لهم المسرات والمتع، وتسهر على مصائرهم؛ وهى قوة مطلقة، دقيقة، منظمة بعيدة النظر، ورفيعة. فسلطتها أشبه بسلطة الأب. إن كان غرضها مثل غرضه؛ وهو العمل على إعداد الناس للنضج والرجولة، ولكنها على النقيض من ذلك لا تسعى إلا وراء استبقائهم فى طفولة دائمة لا يتجاوزونها؛ إنها ليرضيا أن ترى الشعب يستمتع ويمرح، مادام لا يفكر فى شئ سوى ملذاته ومتعه. فمثل هذه الحكومة يسرها كل السرور أن تعمل على توفير السعادة للشعب، بيد أنها تؤثر أن تكون هى العامل الوحيد. والحكم الوحيد، الذى لا شريك له فى العمل على إسعادهم. إنها تعمل على أن توفر لهم الأمان والأطمئنان، وتقف سلفاً على احتياجاتهم، ثم تعمل على سدها، فتيسر لهم المسرات، وتدير لهم كل شئونهم الأساسية، وكل مصانعهم، وتنظم لهم مواريتهم، وتوزعها على مستحقيها، فما الذى يمنعها بعد ذلك ياترى من أن تعفيهم من متاعب التفكير ومن هموم العيش والحياة ؟

وهكذا تجعل ممارسة حرية الإرادة كل يوم أقل نفعاً وأقل تكراراً، وتختصر عمل الإرادة فى دائرة أضيق، وتظل تسلب كل مواطن شيئاً فشيئاً، حتى قدرته على حسن استخدام ذاته. لقد هيا مبدأ المساواة الناس لتقبل كل هذه الأمور وجعلهم ميالين لتحويلها ومعاناتها، بل وكثيراً ما يجعلهم يعدونها نعمة وبركة عليهم .

فبعد أن يكون صاحب السلطان قد وضع بهذه الطريقة كل عضو من أعضاء الجماعة، الواحد بعد الآخر فى قبضته القوية؛ وبعد أن يشكله على النحو الذى يهوى ويريده - إذا به يسيطر كل قوته على الجماعة كلها. وينشر على الناس شبكة واسعة من عدة قواعد ولوائح صغيرة معقدة، دقيقة وموحدة، يضل فيها العابرة وذوو الهمم،

فلا يعرفون طريقهم إلى التفوق على غيرهم. فهو لا يحطم إرادة الناس، ولكنه يضعفها ويرهقها ويوجهها، فهو قلما يجبر الناس على أن يعملوا شيئاً يريد، ولكنه يقف حائلاً دون ما يريدون أن يعملوه. إنه لا يهدم شيئاً عمله، ولكنه يحول دون أى شيء أن يوجد؛ فهو لا يبطئ بأحد، ولكنه يضيق المجال على الناس، ويضعفهم ويبلدهم، حتى ينتهي به الأمر أن يحول كل الأمة إلى شيء لا يزيد على قطع من الحيوان، هباب نشط، مجتهد، راعيته الحكومة نفسها.

لقد كنت أعتقد دائماً أن هذا النوع من العبودية المنظمة الرقيقة الهادئة التي وصفتها توأ يصح أن يأنف مع بعض مظاهر الحرية ائتلافاً أكثر مما يتصوره الناس، وأنه ليس من المستحيل أن يقوم في ظل سيادة الشعب وكنفها.

يحرك أهل عصرنا الآن باستمرار نزعتان متضادتان، فهم من جهة يريدون أن يقادوا ويوجهوا، ويريدون في الوقت نفسه أن يكونوا كذلك أحراراً. وإذا لا يستطيعون أن يقضوا على واحدة من هاتين النزعتين المتعارضتين، بذلوا جهدهم ليرضوهما كليهما معاً، فتصوروا شكلاً من أشكال الحكم فريداً، أبوياً، قوياً كل القوة، ولكنه شكل يختاره المواطنون أنفسهم. لقد جمعوا بين مبدأ التركيز ومبدأ سيادة الشعب. وهذا يتيح لهم فترة للراحة، فهم يتعززون عن أنهم مازالوا تحت الوصاية، بأن يتذكروا أنهم هم الذين اختاروا بأنفسهم الأوصياء عليهم. فكل شخص منهم يرضى بأن يقاد، لأنه يرى أن الذى بيده طرف المقود، ليس فرداً، ولا مجموعة من الأشخاص، وإنما هو الشعب في جملة.

وهكذا ينضى المواطنون عن أنفسهم حالة التبعية التي هم فيها، لفترة من الزمن تكفى لأن يختاروا شخصاً، يسودونه عليهم، ثم يعودون بعدئذ إلى تبعيتهم وعدم استقلالهم من جديد. هذا، وثم عدد كبير من الناس في الوقت الحاضر يرحبون بمثل هذا النوع من التوفيق بين الاستبداد الإدارى، وبين سيادة الشعب؛ فهم يحيل إليهم أنهم عملوا ما فيه الكفاية لحماية الحرية الشخصية عندما يسلمون هذه الحرية إلى سلطة الشعب في جملة. وليس هذا مما يرضيني، فإن طبيعة السيد الذى على أن أطيعه لا تهمنى بقدر ما يهمنى أمر الطاعة نفسها.

ولست أنكر مع ذلك أن دستوراً من هذا القبيل يبدو لى أفضل مائة مرة من ذلك الذى بعد أن يركز جميع سلطات الحكومة، يعود ويضعها في يدي شخص غير مسئول، أو فريق من الناس غير مسئولين. وليس من شك في أن هذا النوع الثانى أسوأ أشكال الحكم التي يمكن أن يتخذها استبداد الديمقراطية.

عندما يكون صاحب السلطان منتخباً، أو تراقبه أدق مراقبة هيئة تشريعية منتخبة انتخاباً صحيحاً، ومستقلة فعلاً، كان الضغط الذى يسلطه على الأفراد أشد في بعض الأحيان، ولكنه يكون دائماً أقل إذلالاً لهم. فعندما يكون المواطن مرهقاً بالظلم، ومجرداً

من كل سلاح يقاوم به من يظلمه، يستطيع أن يتصور أنه، بإذعانه لأوامر صاحب السلطان، إنما يطيع نفسه، وأنه عندما يضحى بسائر رغباته، فهو إنما يضحى بها في سبيل كل شيء يريده هو. كذلك أستطيع أن أفهم أنه عندما يكون الملك (أو صاحب السلطان) ممثلاً للأمة ومعتمداً على الشعب فإن الحقوق والسلطات التي يحرم منها كل مواطن، لا تستخدم رئيس الدولة فحسب، بل تستخدم الدولة نفسها أيضاً؛ وأن الأفراد تنالهم بعض الفوائد من جراء تضحيتهم باستقلالهم الذي نزلوا عنه للشعب. بإيجاد تمثيل قومي للشعب في بلد يكون الحكم فيه مركزاً كل التركيز، يعني إذاً تقليل ذلك الشر الذي قد يؤدي إليه الإسراف في التركيز، ولكنه لا يؤدي إلى الخلاص منه .

هذا ، وإني لأعلم حق العلم أننا بهذه الطريقة قد نفتح المجال لتدخل الأفراد في الشئون الهامة الكبرى، ولكننا لا نكون قد قضينا على هذا التدخل في صغار المسائل، ولا في الأمور ذات الطابع الشخصي، ويجب ألا يعزب عنا أنه من الخطر كل الخطر أن يستبد الإنسان في شئون الحياة الصغيرة التفصيلية. أما من جهتي فإني أميل إلى الاعتقاد بأن الحرية ليست بالضرورية في الشئون الكبيرة الهامة، ضرورتها في صغائر الأمور، ذلك إن كان من الممكن أن يتأكد المرء من الواحدة دون أن يكون حائزاً للأخرى .

ويتجلى إخضاع الناس هذا في الأمور الصغيرة كل يوم، ويشعر به كل المواطنين من غير استثناء. ومع أنه لا يدفع الناس إلى المقاومة فإنه يقف في سبيلهم باستمرار، يعارضهم ويقاومهم حتى يحملهم آخر الأمر إلى النزول عن ممارسة إرادتهم. وبذلك يثبط من همهم تدريجياً، ويضعف من أخلاقهم، على حين أن تلك الطاعة التي تنتزع المواطن قسراً في بضعة ظروف حرجة وهامة كل الأهمية، ولكنها، مع ذلك نادرة الحدوث، هذه الطاعة لا تكشف عن وجه الاستعداد إلا من بعيد، وفي فترات معينة، ولا تدع هذا الاستعداد يلقي عبثه إلا على عدد صغير من الناس. فمن البعث أن تكلف هؤلاء المواطنين أنفسهم، بعد أن جعلناهم معتمدين الاعتماد كله على السلطة المركزية، أن يختاروا من حين إلى حين هذه السلطة المركزية، فندرة ممارستهم لحريرتهم في الاختيار، هذه الفترة الوجيزة على الرغم من أهميتها، لا تمنعهم من أن يفقدوا قدرتهم على التفكير والعمل والوجدان بأنفسهم، وبذلك يبطون شيئاً فشيئاً عن مستوى الإنسانية .

وأزيد على ذلك أنهم لا يلبثون أن يصبحوا عاجزين عن ممارسة تلك الميزة الكبرى الوحيدة التي بقيت لهم. فالأمم الديمقراطية التي أدخلت الحرية في نظامها السياسي في الوقت نفسه الذي تعمل فيه على زيادة الاستبداد في النظام الإداري، قد أدى بها ذلك إلى الوقوع في متناقضات عجيبة. فإن كانت مسألة إدارة الشئون الصغرى التي كل ما تحتاج إليه ممن يتولاها لا يعدو الفطرة السليمة، قالوا إن الشعب غير كفاء للاضطلاع بهذه الإدارة، على حين إن كانت حكومة البلاد في خطر، عهدوا إلى الشعب هذا نفسه،

بسلطات واسعة كل السعة . لقد جعلوا من هذا الشعب ألعوبة في أيدي الحاكم مرة ؛ وأخرى في أيدي سادته ؛ فهم أكثر من ملوك وأقل من أناس عاديين . فبعد أن يكونوا قد استفدوا كل أنواع الانتخاب من غير أن يوقفوا إلى نوع واحد يتفق مع أغراضهم ، ظلوا مندهشين ومصممين على الاستمرار في البحث والسعي ، كأن الداء الذي يلاحظونه لم ينشأ في دستور البلاد أكثر مما ينشأ في نظام هيئة الناخبين .

حقاً إنه لمن العسير علينا أن نتصور كيف أن أناساً تخلوا تماماً عن عادة حكم أنفسهم بأنفسهم يمكن أن ينجحوا في أن يحسنوا اختيار الذين سيتولون حكمهم ويدبرون أمورهم ، فليس ثمة شخص واحد يستطيع أن يعتقد أن حكومة متحررة رشيدة نشيطة ، يمكن أن تنبثق من انتخابات شعب خاضع مغلوب على أمره .

إن دستوراً جمهورياً في رياسته ، وملكياً أكثر من الملك في سائر أجزائه ، ليبدو لي دائماً أشبه بوحش عجيب قصير الأجل . فرذائل الحكام ، وعجز الشعب ، سرعان ما تؤديان إلى القضاء عليه ، وستعمل الأمة ، وقد تعبت من ممثليها ونوابها ومن نفسها كذلك ، على إيجاد مؤسسات أكثر حرية ، وإلا فإنها سرعان ما تعود وتطرح نفسها عند قدمي سيد فرد يتحكم فيها .

الفصل السابع

تمة الفصول السابقة

إن إنشاء حكومة استبدادية مطلقة، في شعب تساوت فيه أحوال الناس الاجتماعية، لأيسر، في اعتقادي من إنشائها في أي شعب آخر؛ ويخيل إلى أنه إذا ما أقيمت حكومة من هذا القبيل، في مثل ذلك الشعب فإنها لا تكتفي بأن تعتسف الناس وتظلمهم، بل لينتجى بها الأمر أن تجرد كلاً منهم من كثير من أسمى الصفات التي يمتاز بها بنو الإنسان. فلا غرو أن بدا لي الاستبداد أمراً يجب أن يخشى كل الحشية، ولا سيما في العصور الديمقراطية. وإني لأعتقد: أني أحب الحرية في كل عصر من العصور، ولكنني أشعر في عصرنا الحاضر، بميل إلى أن أعدها .

ومن جهة أخرى، فأنا مقتنع كل الاقتناع بأن كل من يحاول أن يقيم السلطة في العصور التي نحن مقبلون عليها، على أساس من الامتيازات الأرستقراطية سيكون مآله الفشل. وكل من يحاول أن يستمد السلطة من طبقة واحدة ويستبقها لها، مقضى عليه كذلك بالفشل. فليس ثمة حاكم في أيامنا هذه بلغ من المهارة، أو من القوة، مبلغاً يخول له أن يقيم حكماً استبدادياً، بأن يعيد تلك الفوارق الدائمة بين رعاياه، والتي تميز بعضهم على بعض. فلم يعد ثمة مشرع بلغ من الحكمة والقوة ما بلغ. يستطيع أن يحتفظ بالمؤسسات الحرة قائمة من غير أن يتخذ المساواة له شعاراً. ويجعل منها مبدأه الأول. فعل جميع معاصرينا الذين يودون أن يقيموا استقلال بنى جنسهم وكرامتهم ويصونوها، أن يبرهنوا على أنهم أصدقاء المساواة وأنصارها. والوسيلة الوحيدة إلى ذلك أن يكونوا هم أنفسهم متساوين فعلاً، فعل هذا يتوقف نجاحهم في مشروعهم المقدس. فليست المسألة مسألة إعادة بناء مجتمع أرستقراطي، بل جعل الحرية تنبثق من صميم الحالة الاجتماعية الديمقراطية التي شاء الله لنا أن نعيش فيها .

إن هاتين الحقيقتين الأوليتين بسيطتان في نظري؛ وهما كذلك واضحتان عميقتان، وعليهما تترتب نتائج كثيرة؛ فهما تؤديان لي، بطبيعة الحال، إلى درس مشكلة نوع الحكومة الحرة الذي يمكن أن يقام بين شعب تساوت أحواله الاجتماعية .

فمن طبيعة تكوين الأمم الديمقراطية نفسه، ومن طبيعة احتياجاتها، يتبين أن قوة

الحكومة في هذه الأمم يجب أن تكون أكثر وحدة وانسجاماً، وأشد تركيزاً. بل أوسع وأقوى وأنفذ، منها في الأمم الأخرى. هذا، ويكون المجتمع في جملته، أقوى فيها بالطبع وأنشط. على حين يكون الفرد أكثر إذعاناً وأشد ضعفاً؛ وبذلك يزداد ما يعمله المجتمع، ويقل ما يعمله الفرد، وهذا أمر لا مناص منه .

فخليق بنا إذن أن نتظر أن يكون مدى الاستقلال الفردى واسعاً أبداً في البلاد الديمقراطية، سعته في البلاد الأخرى الأرستقراطية؛ ومع ذلك فهذا ليس بالشئ المرغوب فيه. فكثيراً ما يحدث في البلاد الأرستقراطية أن يضحي بالشعب في جملته في سبيل الفرد، وأن يضحي بسعادة الأغلبية الكبرى في سبيل عظمة الأقلية. فمن الضروري، بل من المرغوب فيه أيضاً، أن تكون حكومة الشعب الديمقراطي نشيطة، قوية، ويجب ألا تحدثنا أنفسنا بأن نجعلها ضعيفة، وخاملة كسلى، بل كل ما ينبغي لنا أن نعمله هو أن نمنعها أن تسيء استخدام نشاطها وقوتها .

كان الطرف الذى عاون أكثر من أى شئ آخر على كفالة استقلال الفرد في العصور الأرستقراطية - أن صاحب السلطان لم يدع أنه يقوم وحده بكل شئون الجماعة وإدارة أمورهما جميعاً، فقد كان مضطراً أن يدع بعض هذه الوظائف لأعضاء الأرستقراطية، مما جعل السلطة العليا مقسمة دائماً ومن ثم لم يقع عبؤها كله أبداً بشكل واحد على شخص .

وليس ذلك لأن الحكومة لا تستطيع أن تقوم بكل شئ بنفسها مباشرة فحسب، بل إن الكثيرين من موظفيها الذين اضطلوعوا بعملها وحلوا محلها فيه، لم يكونوا دائماً تحت سيطرتها وطوع أمرها، لأنهم كانوا يستمدون سلطتهم من حسيبهم وأصلهم لا من الدولة نفسها. ولا يخفى أن الدولة لا تستطيع أن تخلقهم، ولا أن تقضى عليهم كلما شاءت وشاء لها هواها؛ ولا هي تستطيع أن تكرههم على أن يتمشوا دائماً وباطراد مع أدنى رغباتها. هذا ضمان آخر على كفالة استقلال الفرد .

ولا يفوتنى أنا لا نستطيع أن نلجأ في الوقت الحاضر إلى هذه الوسيلة عينها؛ فثم طرق ديمقراطية معينة يمكن أن تحل محلها، فبدلاً من أن نضع جميع السلطات الإدارية التي انتزعت من النبلاء ومن الطوائف الصناعية في أيدي صاحب السلطان وحده، يصح أن نعهد بجزء منها إلى هيئات عامة ثانوية تتكون مؤقتاً من مواطنين عاديين، وبذلك نزيد في ضمان حرية الأفراد وفي توكيدها لهم، من غير أن نقرر ما بينهم من مساواة .

إن الأمريكيين الذين لا يحفلون بالألفاظ كما يحفل بها الفرنسيون، مازالوا يطلقون لفظة (County) على أوسع وحدة إدارية عندهم ولكنهم أقاموا فيها مجلساً إقليمياً يقوم ببعض الوظائف عينها التي كان يقوم بها «الكاونت» .

فليس من العدل ولا من العقل في شئ أن نغير في عصر من عصور المساواة، كالعصر

الذى نعيش فيه، نظام الموظفين الوراثى. ولكن ليس هنالك ما يمنع من أن نحل محلهم نظام الموظفين العاملين الذين يختارون على أساس الانتخاب. فالانتخاب، كما لا يخفى، وسيلة ديمقراطية تكفل للموظف العام استقلاله إزاء علاقته بالحكومة المركزية، كما كان يكفله له نظام المراتب الوراثية فى الأمم الأرستقراطية، بل إنه ليكفل له هذا الاستقلال أكثر مما كانت تكفله له تلك.

فمن المعلوم أن الأمم الأرستقراطية حافلة بالكثيرين من الأفراد الأغنياء ذوى النفوذ والسلطان ممن يستطيعون أن يسدوا احتياجاتهم بأنفسهم، ولا يسهل الضغط عليهم حتى ولو خفية ومن وراء ستار. فأمثال هؤلاء يستطيعون أن يحملوا الحكومة على أن تراعى عادات الاعتدال والتحفظ. هذا، وليس يغرب عنا، أن البلاد الديمقراطية ليس فيها من أمثال هؤلاء الأغنياء، ولكن من الميسور أن توجد فيها فئة من الناس يشبهونهم، وذلك بوسائل مصطنعة متكلفة. ومع اعتقادى اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن خلق أرستقراطية من جديد فى العالم (أيا كان نوعها)، فإنى أرى مع ذلك أن المواطنين العاديين إذا ما تجمعوا استطاعوا أن يكونوا «هيات» ذوات ثروات ضخام ونفوذ واسع، وقوة هائلة لاتقل عما كان للهيئات الأرستقراطية. فهذه الطريقة يتسنى لهم الحصول على كثير من أهم الامتيازات السياسية الكبرى التى كانت تتمتع بها الدول الأرستقراطية، خالصة من أنواع الظلم ومن الأخطار. فكل جماعة أو هيئة تنشأ لأغراض سياسية كانت أو تجارية أو صناعية، بل ولأغراض علمية وأدبية كذلك، يجوز أن تعد «عضواً مستتراً قوياً، حتى أن أحداً لا يستطيع أن يخضعها لأهوائه متى شاء ولا يتسنى لأحد أن يظلمها، ولو فى الخفاء، من غير أن ترفع عقيرتها بالاحتجاج والاعتراض، فبدافعها عن حقوقها ضد أى اعتداء يقع عليها من جانب الحكومة، إنما تنفذ حريات الشعب العامة.

كان كل إنسان فى العصور الأرستقراطية مرتبطاً على نحو ما، ارتباطاً وثيقاً دائماً بكثيرين من زملائه المواطنين، فإن حدث أن هاجمه أحد خف كثيرون لنجدته والانتصار له. أما فى عصور المساواة، فكل إنسان يقف وحده، منعزلاً من غيره بطبيعة الحال، فهو لاشيعة له وراثية يستطيع أن يطالبهم بأن يسارعوا لنصرتهم، ولا طبقة خاصة ينتمى إليها؛ ويستطيع أن يعتمد على عطفها عليه، فمن السهل إغفال أمره أو التلخص منه، ولا عقاب على من يدوسه حتى بالأقدام. أما فى عصرنا الحاضر فليس أمام المواطن المظلوم غير وسيلة واحدة يستخدمها للدفاع عن نفسه، وهى أن يلجأ إلى الأمة فى جملتها، فإن هى أصمت أذانبها عن شكواه استأنف قضيته إلى الرأى العالمى. ووسيلته الوحيدة لمثل هذا الاستئناف، هى الصحافة. فلا غرو أن كانت حرية الصحافة أعظم قيمة فى البلاد الديمقراطية منها فى سائر الأمم، فهى السلاح الوحيد الشافى من الأدواء التى قد تحدثها المساواة فى المجتمع. فالمساواة تفرق بين الناس وتضعفهم، على حين أن الصحافة تضع فى متناول كل إنسان سلاحاً قوياً كل القوة يستطيع أضعف الناس، وأكثرهم انعزلاً، أن يستخدمه. فالمساواة

تحرم الرجل أن يعاونه معارفه وذوو قرياه، على حين تيسر له الصحافة أن يستنجد ببنى وطنه جميعاً، بل إنها لتيسر له أن يستغيث بالناس كافة ليهبوا إلى غوثه ونجده. هذا، وقد عجل فن الطباعة بتقدم المساواة بين الناس، وفضلاً عن ذلك فهذا الفن من خير الوسائل لكبح جماحها.

وفي اعتقادي أن الذين يعيشون في بلاد أرسقراطية يستطيعون أن يستغنوا عن حرية الصحافة، ولكن الأمر ليس كذلك لمن يعيشون في بلاد ديمقراطية. فأنا لا أثق بالجالس السياسية الكبرى ولا بالميزات البرلمانية، ولا بتأكيد سيادة الشعب؛ في حماية استقلال هؤلاء المواطنين الشخصي. فكل هذه الأشياء، يصح أن تتفق بشكل ما، وإلى حد ما، مع العبودية الشخصية وإن كانت هذه العبودية لا يمكن أن تكون كاملة إذا ما كانت الصحافة حرة، فالصحافة أهم أداة ديمقراطية للحرية.

ومثل ذلك يصح أن يقال عن السلطة القضائية، فمن صميم عمل هذه السلطة أن تعنى بمصالح الأفراد؛ وأن توجه اهتمامها إلى الأمور الصغيرة التي تعرض عليها. وثم صفة أخرى ضرورية من صفات هذه السلطة القضائية، وهي أنها لا تتبرع أبداً من تلقاء نفسها بمعاونة المظلومين، ولكنها تكون دائماً تحت تصرف أدنى إنسان منهم يتقدم إليها طالباً معونتها على إنصافه من ظلم أحاق به، ومهما بلغ هذا المتظلم من الضعف فإن شكواه يجب أن تجد من رجال العدالة من يصغى إليها ويضع الحق في نصابه، فذلك أمر ذاتي في طبيعة تأليف السلطة القضائية ومحاكم الدولة.

إن «سلطة» من هذا القبيل تصلح كل الصلاح إذن لتحقيق مطالب الحرية في الوقت الذي تتدخل فيه أصابع الحكومة في أصغر أعمال الإنسان التفصيلية، عندما يكون المواطنون العاديون في آن واحد أضعف من أن يحموا أنفسهم، ومنعزلين كل الانعزال بعضهم عن بعض، مما يعجزهم عن أن يعتمدوا على بنى جنسهم - كانت قوة المحاكم دائماً أكبر ضمان يمكن أن يقدم للاستقلال الشخصي وبخاصة في العصور الديمقراطية. فالحقوق والمصالح الشخصية في خطر دائم، إن لم تتسع السلطة القضائية باستمرار وتزداد قوة حتى تتمشى مع سرعة تقدم المساواة بين الناس.

فالمساواة تستثير في الناس عدة ميول خطيرة كل الخطر على الحرية. فعلى المشترعين أن يجعلوها نصب أعينهم دائماً، ولا يسعنى هنا إلا أن أنبه القارئ إلى أهمها.

فليس من السهل على الذين يعيشون في العصور الديمقراطية أن يدركوا بسرعة ما للشكليات من فائدة، بل إنهم ليشعرون لها بما يشبه أن يكون احتقاراً يكاد أن يكون «فطرياً» فيهم. هذا، وقد سبق أن بينت في موضع آخر من هذا الكتاب الأسباب التي دعتهم إلى ذلك. فالشكليات تستثير احتقارهم، وكثيراً ما تستثير فيهم المقت والكراهية، ولما كانوا يطمحون عادة إلى أكثر من إرضاء ملذاتهم العاجلة السهلة، فقد صاروا يندفعون

قدماً نحو كل هدف من أهدافهم، وكل رغبة من رغباتهم، فأقل تأخير في تحقيقها يدفعهم إلى اليأس. فهذا الاتجاه الذي ينقلونه معهم إلى الحياة السياسية يجعلهم يتخذون موقفاً عدائياً بإزاء «الشكليات» مما يؤخرهم باستمرار عن تحقيق بعض مقاصدهم، أو يحول بينهم وبينها.

فاعتراض سكان البلاد الديمقراطية على الشكليات هذا، هو نفسه، مع ذلك، الذي جعل هذه «الشكليات» فائدة كبيرة للحرية؛ فميزتها الكبرى أنها حاجز يقوم بين القوى والضعيف، وبين الحاكم والشعب، فتصد الأول وتعطله؛ وتتيح للثاني الوقت الكافي ليأخذ حذره، فالحاجة إلى هذه الشكليات تزداد بازدياد نشاط الحكومة وقوتها، وبازدياد الأفراد تراخياً وضعفاً. ومن ثم كان الناس في الأمم الديمقراطية أحوج إلى العناية بالشكليات منهم في غيرها؛ ومع ذلك نرى هذه الأمم تحترمها احتراماً أقل من غيرها من الأمم الأخرى. وهذا أمر لاشك جدير بالنظر والعناية.

ليس ثمة شيء أولى بالثناء من ذلك الاحتقار المستعلي الذي تبديه الكثرة من المعاصرين «للشكليات»، ذلك لأن أبسط مسائلها قد اكتسبت في عصرنا أهمية لم تكن لها قط من قبل؛ فكثير من مصالح الناس الكبرى تتوقف عليها. وفي اعتقادي أن رجال السياسة في العصور الأرستقراطية، إن كانوا يستطيعون أحياناً أن يحتقروا «الشكليات» من غير أن ينالهم أى عقاب من جراء ذلك، وإن كانوا كثيراً ما يرتفعون بأنفسهم عنها، فإن الساسة الذين يتولون حكم الشعب الآن يجب أن يعاملوا أقل «شكلية» منها بشيء من الاحترام، وألا يهملوا شأنها إلا إذا اقتضت ذلك الضرورة القصوى. لقد كانت الشكليات مرعية في البلاد الأرستقراطية رعاية تكاد تبلغ حد العبادة؛ أما نحن فيجب أن نحرص عليها ونوليها احتراماً مقصوداً مستتراً.

وتم نزعة أخرى طبيعية في الشعوب الديمقراطية وخطرة كل الخطر، لأنها تدفع الناس إلى الاستهانة بحقوق الأفراد واحترامها، وألا يحسبوا لها أى حساب يذكر. إن تعلق الناس بحق ما، وما يدونه له من رعاية واحترام يتناسبان عادة مع ما لهذا الحق من أهمية، أو مع طول الزمن الذي قضوه مستمتعين به. فحقوق الأفراد في البلاد الديمقراطية قليلة الشأن عادة لأنها حديثة النشو وقلقة غير مستقرة مما أدى إلى أنها كثيراً ما يضحى بها في غير أسف، وتنتهك حرمتها من غير وخز ضمير.

ولكن قد يحدث في هذا الوقت نفسه، وفي هذه الأمم ذاتها التي يستين أهلها بحقوق الأفراد ويحتقرونها هكذا ذلك الاحتقار الذي يكاد أن يكون فطرياً فيهم - قد يحدث أن تتسع حقوق المجتمع في جملة بشكل طبيعي وتتوسط. وبعبارة أخرى قد يقل تعلق الناس بالحقوق الشخصية، في الوقت الذي تقتضى فيه الضرورة الحرص كل الحرص على القليل الذي تبقى منها، والعمل على الدفاع عنه وصيانته. ومن ثم وجب على أصدقاء حرية

الإنسان وعظمته، المخلصين، أن يكونوا يقظين دائماً كل اليقظة، ولا سيما في العصور الديمقراطية التي نحن فيها الآن، ويمنعوا الحكومة من أن تعتمد على حقوق الأفراد وتضحى بها في سهولة ويسر في سبيل تنفيذ مشروعاتها وخططها العامة. فليس في مثل هذه العصور مواطن واحد خامل كل الخمول حتى لا يكون ثمة خطر شديد من جراء تركه يروح فريسة للظلم؛ كما أنها، ليس بها من حقوق الأفراد ما يبلغ من التفاهة وقلة الأهمية أن يفرض فيه ويترك لأهواء الحكومة من غير أن يكون لهذا التفريط عقابه. والسبب في ذلك واضح، فإن كان حق الفرد الشخصي ينتهك في وقت تشيع فيه العقل يمثل هذه الحقوق وبقدسيته، لم يلحق الأذى إلا بالفرد الذي تنتهك حرمة، أما انتهاك حرمة حق من هذا القبيل في عصرنا الحاضر، فمعناه إفساد العادات القومية الأخلاقية أيما إفساد، وتعريض الشعب كله للخطر، فكل فكرة من هذا النوع من الحقوق تتجه دائماً إلى أن تضعف وتتغير ثم تزول.

فثم عادات معينة وأفكار معينة ورتائل معينة كذلك، تتميز بها حالة الثورات، ولا مندوحة للثورة الطويلة الأجل من أن تؤدي إلى قيام تلك العادات والأفكار والرتائل ونشرها بين الناس مهما كان طابع هذه الثورة، وأياً كان غرضها والمسرح الذي تحدث فيه. فكل أمة تغير رؤساءها وآراءها وقوانينها وقواعدها مرات متعددة في فترة قصيرة، لا بد للناس فيها من أن يكتسبوا في النهاية ميلاً إلى حب التغيير والتبديل، ويعتادوا أن يروا كل تغيير إنما يحدث بغتة وفي قوة وعنفة. فهم يشعرون بطبيعة الحال باحتقار للشكليات التي يرون كل يوم ضعفها وعدم تأثيرها ولم يعودوا يحملون الصبر على تلك النظم والقواعد التي كثيراً ما يتكرر انتهاكها على مرأى منهم.

فلما لم تعد الأفكار المعتادة التي بشأن العدالة والأخلاق تكفي لتفسير ضروب التجديد التي تخلفها الثورات في كل يوم، صار أولو الأمر يلجئون إلى مبدأ المصلحة العامة، وإلى القول بمذهب الضرورة السياسية؛ وصار الناس يعتادون التضحية بمصالحهم الشخصية في غير تردد، وأن يدوسوا حقوق الأفراد، كي يتمكنوا من أن يحققوا بأسرع ما يمكن، الغرض العام الذي أقيم لهم نصب أعينهم.

فهذه العادات وتلك الأفكار التي أسميها ثورة، من أجل أن جميع الثورات تؤدي إليها، تحدث في البلاد الأرستقراطية بقدر ما تحدث في البلاد الديمقراطية، ولكنها في الأولى أقل قوة عادة وأقصر عمراً، لأنها تصادف في تلك البلاد عادات وأفكاراً وعبوراً وعقبات تقف في سبيلها وتعرقلها في عملها. ومن ثم كانت تختفي وتزول بزوال الثورة، وتعود الأمة إلى اتجاهاتها السياسية السابقة. ولكن ليست هذه حال الأمم الديمقراطية حيث يخشى دائماً على تلك النزعات الثورية ألا تزول أبداً من المجتمع، بعد تنظيمها وتهذيبها تتحول تدريجياً إلى عادة الخنوع لسلطة الحكومة الإدارية. ولست أعرف بلداً تكون فيها الثورات أخطر

مما تكون في البلاد الديمقراطية، فهذه البلاد ستخاطر بإيجاد آلام وأدواء دائمة فيها فضلاً عن الآلام والأدواء العرضية العابرة التي لا شك ستحدثها فيها هذه الثورات .

وفي اعتقادي أنه توجد مقاومة شريفة لها ما يبررها كما توجد ثورات مشروعة، ولذلك فلست أقول بشكل مطلق، إنه على الناس في العصور الديمقراطية ألا يقوموا بأية ثورات، ولكني أرى لديهم من الأسباب ما يدعوهم إلى أن يترددوا أكثر مما تتردد الدول الأخرى قبل أن يجمعوا أمرهم على القيام بثورة ما، فالأولى بهم أن يصبروا على الحال التي هم فيها ويتحملوا عدة مضايقات ومتاعب من أن يسارعوا إلى اتخاذ علاج خطر مثل هذه الخطورة .

هذا، وسأحتم كلامي بإبداء فكرة عامة واحدة، لا تنتظم جميع الأفكار الجزئية التي وردت في هذا الفصل فحسب، بل تشمل كذلك معظم الأفكار التي يهدف هذا الكتاب إلى عرضها على القارئ. ففي العصور الأرسقراطية السابقة على عصرنا، كان هناك أفراد أقوىاء كل القوة، وسلطة اجتماعية ضعيفة كل الضعف. وكانت ملامح المجتمع مطموسة غامضة، وكثيراً ما كانت تضيع أو تغفل وسط السلطة المختلفة التي تدير شئون المواطنين. وكانت مجهودات رجال هذا العصر الأساسية موجهة كلها إلى تقوية السلطة العليا وتأييدها، وتوكيد ما لها من امتيازات، وتوسيع نطاقها. هذا من جهة. ومن أخرى فإن جهودهم كانت موجهة كذلك إلى تقصير مدى استقلال الفرد وحصره في نطاق ضيق، وإلى إخضاع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة. هذا، وثم أخطار أخرى. وهموم أخرى، تبرص بنى عصرنا. ففي معظم الأمم الحديثة أصبح صاحب السلطان. أيًا كان أصله أو تكوينه أو الاسم الذي يطلق عليه، قادراً على كل شيء، على حين صار الأفراد ييرون باستمرار إلى أدنى دركة من الضعف والتبعية .

لقد كان كل شيء في المجتمعات القديمة مختلفاً عما هو عليه في المجتمعات الآن، فلم تكن ثمة وحدة أو اطراد في أي مكان. أما المجتمع الحديث فكل شيء فيه يهدد بأن يكون مماثلاً الآخر؛ ولسوف تزول الفروق التي يتميز بها كل فرد، وتفتى في الشكل العام الذي يشترك فيه جميع المواطنين. لقد كان أجدادنا ينزعون دائماً إلى أن يسيئوا استخدام فكرة أن حقوق الأفراد يجب أن تكون موضع احترام. على حين أصبحنا نحن، من جهة أخرى، نميل بطبيعة الحال، إلى الإسراف في فكرة أن مصلحة الفرد يجب أن تخضع دائماً لمصلحة الكثرة .

لما كان العالم السياسي يتغير الآن ويتطور، فقد صار لزاماً علينا أن نعمل من الآن على أن نجد للأدواء الجديدة أنواعاً جديدة من العلاج، وأن نضع حدوداً واسعة لعمل الحكومة تكون واضحة مرئية وثابتة مستقرة؛ وأن نمنح الأفراد العاديين حقوقاً معينة، ونوفر لهم الاستمتاع بها استمتاعاً مطلقاً لا ينازعهم فيه منازع؛ وأن نمكن للفرد من أن يحتفظ بما تبقى

له من الاستقلال والقوة والأصالة التي مازالت لديه؛ وأن نرتفع به إلى مستوى بجانب المجتمع الكبير، ونعمل على بقائه فيه. تلك هي، في نظري، الأهداف السياسية التي ستكون أهداف العصور التي نحن مقبلون عليها، والتي يجب أن تكون أول ما يهدف إليه رجال التشريع .

والظاهر أن الحكام في عصرنا لم يكونوا يسعون وراء استخدام الرجال إلا ليقيموا أشياء عظيمة، فليتهم يبذلون مزيداً من الجهد ويحاولون أن يخلقوا لنا رجالاً عظاماً، وليتهم يقدرّون قيمة العامل بأكثر مما يقدرّون قيمة العمل، وأن لا ينسوا أبداً أن الأمة لا يمكن أن تظل قوية أمدأ طويلاً إن كان كل فرد فيها ضعيفاً من حيث هو فرد. فلم يحدث أن وضع إلى اليوم نظام اجتماعي أو سياسي يقصد به خلق أمة نشيطة من مواطنين مترهلين ضعاف، وضيقي العقول .

ولدى معاصرنا فكرتان متناقضتان، كل منهما لا تقل ضرراً عن الأخرى. فثم طائفة من الناس لا يرون في مبدأ المساواة غير ما يسببه من نزعات فوضوية، فهم يخافون مما لديهم من حرية الإرادة والاختيار، بل إنهم أصبحوا يخافون أنفسهم. وثم طائفة أخرى من المفكرين أقل من الأولى عدداً، ولكنها أكثر استنارة وعلماً، يرى أفرادها رأياً آخر: فقد عثروا أخيراً إلى جانب الطريق الذي يبدأ من المساواة وينتهي بالفوضى - عثروا بطريق آخر يبدو أنه يؤدي بالناس حتماً إلى العبودية. فتراهم يشكلون نفوسهم مقدماً ويعدون لها لتلك الحال من العبودية التي لا مناص لهم منها، وإذ قد تولاهم اليأس من أن يظلوا أحراراً، فقد صاروا يعبدون في سرائرهم، ذلك السيد المنتظر أن يظهر لهم عن قريب. لقد هجر الأولون الحرية لأنهم يرونها خطيرة، وتركها الآخرون لأنهم عدوها مستحيلة .

فلو أني أخذت بالفكرة الثانية وآمنت بها لما جشمت نفسي مئونة وضع هذا الكتاب، ولا كفتيت بالتحسر سراً على مصائر البشرية ومقدراتها. لقد أردت أن أكشف عن الأخطار التي يتعرض لها استقلال الإنسان من جراء مبدأ المساواة، لأنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه هي أشد الأخطار التي يدخرها المستقبل للبشر، وأن التكهن بها، والاستعداد لملاقاتها من أصعب الأمور، ومع ذلك كله فلست أعدها أخطاراً مما يشق التغلب عليها .

فالناس الذين يعيشون في العصور الديمقراطية التي نحن مقدمون عليها، يميلون بطبيعة الحال إلى الاستقلال، ولا يطبقون الصبر على اللوائح والنظام إلا بكل مشقة وعناء، بل إن دوام الحال التي يؤثرونها أنفسهم يضايقهم ويملهم. إنهم لا شك يحبون السلطة، ولكنهم يميلون إلى أن يحتقروا أولئك الذين بيدهم هذه السلطة ويكرهوهم، وأنهم ليفترون منها بسهولة من جراء تفاهتهم وقدراتهم على الحركة والتقلب .

ستظل هذه النزعات تتجلى على الدوام لأنها نشأت من صميم المجتمع ذلك الذى لا يعنونه أى تغيير ، وستظل هذه النزعات زمناً طويلاً تحول دون قيام أى نوع من أنواع الاستبداد ، وستزود كل جيل من الأجيال التالية التى تكافح فى سبيل حرية الإنسان بالأسلحة الجديدة اللازمة له لتمكينه من الاستمرار فى كفاحه . فلننظر إذن إلى المستقبل بذلك الحذر السليم الذى يجعل الناس يقظين متفطنين ، يسهرون على صيانة الحرية ويدافعون عنها ، ولا ننظر إليه بذلك الفرع الأجوف العقيم الذى يضعف القلوب ، ويشبط الهمم .

الفصل الثامن

نظرة عامة إلى الموضوع

قبل أن أفرغ من الموضوع الذى طرقته، أود أن أشيعه بنظرة أخيرة، ألقيا على جميع ما يتميز به المجتمع الحديث من مختلف السمات، وأقدر مدى ينبغى أن يكون لمبدأ المساواة من تأثير عام فى مصائر البشر ومقدراتهم، ولكن مشقة الاضطلاع بمثل هذا العبء تحول دون ما أود، فإني أشعر ببصرى يغطى، وعقلي يخذلى، إزاء موضوع خطير الشأن مثل هذا الموضوع.

إن المجتمع الحديث هذا، الذى حاولت رسم خطوطه وإبداء رأبى فيه، لم يظهر فى الوجود إلا بالأمس القريب ولم يفض عليه الزمن بعد شكلاً نهائياً، فما زالت الثورة الكبرى التى خلفته قائمة بيننا لم تنته بعد، ويكاد يكون مستجيباً علينا، وسط الأحداث الجارية فى عصرنا، أن نغيز بين ما يجب أن يذهب هباء، باكتمال هذه الثورة نفسها، وبين ما يجب أن يمكث فى الأرض بعدها. فما زالت الرواسب والأنقاض المتخلفة عن العالم الآخذ فى الانقراض، تعرقل هذا العالم الجديد الذى أخذ يظهر فى الوجود، فلا يستطيع أحد منا وسط تعقد الشؤون الإنسانية واضطرابها الكبير، أن يقول عن يقين ما الذى سيقى من المؤسسات القديمة والعادات الأخلاقية السالفة، وما الذى سيصبح فى خبر كان.

ومع أن هذه الثورة الحادثة فى أحوال البشر الاجتماعية، وفى قوانينهم وآرائهم وعواظهم، أبعد من أن تكون قد بلغت منتهاها، فإن أحداً لا يستطيع، مع ذلك، أن يوازن بين ما خلفته من أعمال وبين أى شىء آخر سبق أن شاهده العالم من قبل. وإني لأرجع ببصرى من جيل إلى جيل حتى أنفذ إلى العصور القديمة الموغلة فى القدم، فلا أجد لما يجرى أمام سمعى وبصرى من نظير؛ فحيث الماضى لا يلقي ضوءاً كافياً على المستقبل يظل عقل الإنسان يتبعث ويتلمس طريقه فى الظلام.

ومهما يكن الأمر فإني أستطيع أن أميز وسط المشاهد الواسعة، الجديدة كل الجدة؛ والمضطربة كل الاضطراب - أبرز المعالم الأساسية التى أخذت تتجلى، وهأنذا أوجزها فيما يلي: إن ما فى الحياة من طبيبات ومن شرور موزع على العالم كله بشىء من المساواة: فالثروات العراض آخذة فى الزوال، على حين يزداد عدد الثروات الصغيرة؛ وتتضاعف

الرغبات، وتعدد طرق إشباعها؛ ولم يعد يتبقى شيء من ذلك الازدهار الخارق للعادة، ولا من ذلك الفقر الذى لا علاج له. لقد صار الطموح عاطفة عامة في العالم كله، ولكن لا يوجد إلا القليل من المطامح الواسعة. وصار كل فرد يقف وحده في المجتمع ضعيفاً لا حول له؛ أما المجتمع نفسه، وفي جملته، فشيطن، بعيد النظر وقوى. وما يقوم به الأفراد من الأعمال تافه صغير كله؛ على حين أعمال المجتمع جسام كلها.

لم تعد في الناس همة كبيرة، ولكن عاداتهم الأخلاقية رقت، وصارت قوانينهم أرحم وأكثر إنسانية. فإن كان ثم قليل من أمثلة البطولة الكبرى، ومن الفضائل السامية البالغة الروعة النقية كل النقاء، فقد صارت عادات الناس منتظمة، وقل العنف، وكادت القسوة تنقطع وتصبح غير معروفة. وصارت أعمار الناس أطول، وأملاكهم مكفولة أكثر مما كانت من قبل، ومع أن الحياة ليست بالتألق الباهرة، فإنها الآن هادئة مسرة كل التيسر. وثمة قليل من الملدات الرفيعة المهذبة، وقليل من الحشنة الجافية. هذا، وأدب السلوك المصقولة المهذبة قليل، ولكن ما في الأذواق من خشونة ووحشية صار قليلاً أيضاً. ولم يعد المرء منا يصادف علماء واسعى الاطلاع غزيرى العلم، ولا فئات من الناس الفارقين في الجهل، فقد أصبحت العبقرية أندر من قبل، ولكن التعليم انتشر. وترقى العقل بفضل تجميع الجهود الصغار التى ييدها جميع الناس، لا بفضل قوة كبيرة دفاعة تبدها قلة منهم. إنا لنجد فيما تنتجه الفنون المختلفة الآن كلاً أقل ولكننا نجد إنتاجاً أغزر. فكل روابط الجنس والطبقات والوطن قد تراخت، على حين توثقت بينهم روابط الإنسانية الكبرى وازدادت إحكاماً.

فلو أنى حاولت أن أبحث بين هذه الخصائص المختلفة كلها عما يبدو أنه أبرزها، وأعمها، لوجدت أن ما يجرى في حظوظ الناس من ارتفاع وهبوط يتجلى كذلك في آلاف من الأشكال الأخرى. فالنواحي المتطرفة تكاد تكون كلها قد تهذبت ولانت، وكل ما كان بارزاً كل البروز أخذ ينمحي ويحل محله الآن شكل وسط أقل سوءاً، وأقل ضعفاً، وأقل تألقاً وأقل غموضاً كذلك، عما كان في العالم من قبل.

وعندما ألقى بنظرة شاملة على ذلك الحشد الهائل الذى لا يحصى من الكائنات التى تشكلت على نحو يشبه بعضها بعضاً، فلا شيء منها يعلو ولا شيء منها يهبط فإن منظر هذه الوحدة الكونية لتحننى وتبعث البرودة في أوصالي، وثمة ما يغربنى للأسف على حال هذا المجتمع الذى لم يعد موجوداً.

فعندما كانت الدنيا حافلة بالناس، منهم العظماء النابغين والتوافه كل التافهة؛ ومليئة بدوى الثروات الضخام، والفقراء الذين لا يجدون حتى الكفاف؛ وعامرة بالعلماء الغزيرى العلم، وبالجهلاء كل الجهل - أشحت ببصرى عن الثرائى؛ لأوجهه إلى الأول وخدمهم؛ فهم الذين يسرنى مرآهم؛ ويرضون عواطفى. ولكن لا يسعنى إلا أن أسلم بأن

هذا السرور وذلك الإرضاء إنما نشأ من جراء ضعفى الخاص، فلعجزى عن أن أرى كل ما حولى دفعة واحدة؛ صار لى أن أختار من بين أشياء كثيرة كل الكثرة، الأمور التى أميل إليها، فأثرها على سواها. ولكن ليس هذا شأن ذلك الكائن الأزلى، القادر على كل شيء، الذى يشمل بنظرته الخليقة كلها، بالضرورة، والذى يرى فى اللحظة الواحدة فى وضوح كامل، البشر كلهم، جملة وفردى .

إنه لمن الطبيعى أن نعتقد أن السعادة العجيبة التى يستمتع بها قلة من الناس، ليست بالذى يرضى بارىء الخلق وحافظهم، كل الرضى، وإنما الذى يرضيه، أن ينعم الناس كافة بأكبر قسط من السعادة الممكنة. فما يبدو لى تدهوراً وانحطاطاً قد يكون عند الله تقدماً ورقياً؛ وما يصينى ويؤذنى قد يكون عند الله مقبولاً. قد لا تكون حالة المساواة فى المجتمع سامية كل السمو، ولكنها أكثر عدالة وإنصافاً، وعدالتها هى السبب فى عظمتها وجلالها، فكان لزاماً على إذن أن أجاهد حتى أنفذ إلى الوجهة التى يريدتها الخالق جل وعلا، لأنظر منها إلى شئون البشر وأحكم عليهم بحسبها .

وليس فى هذه الدنيا بعد أحد يستطيع أن يؤكد لنا بشكل مطلق عام، أن حالة العالم الجديدة خير من حالته القديمة، ولكن من اليسر كل اليسر أن ندرك أنها مختلفة عنها. فثم فضائل ورتائل ذاتية فى طبيعة الشعوب الأرسقراطية تتناقض كل التناقض مع اتجاه الشعوب الجديدة، حتى ليعتذر إدخالها فيها. وثم نزعات طيبة وأخرى خبيثة سيئة لم تكن معروفة للشعوب الأرسقراطية، على حين أنها تعد طبيعية فى الأمم الحديثة. وثم بعض آراء كانت تمر بخواطر تلك الأمم الأولى، صارت تنفر منها عقول الثانية وتشمئز، فكان تلك الأمم وهذه، نوعان مختلفان من البشر لكل منهما مزاياه ومعاييه؛ له خيره، وله شره الخاص به. ومن ثم وجب أن نحذر كل الحذر من أن نحكم على حالة المجتمع الحديث الناشئة بحسب آراء نستمددها من حالة المجتمع التى دالت ولم يعد لها وجود؛ فليس هذا من الإنصاف فى شيء، لأن حالات المجتمع مختلفة كل الاختلاف بعضها عن بعض فى تركيبها، حتى لم يعد مجال للمقارنة بينها. وليس من المعقول كذلك أن نطالب أهل عصرنا بالتخلى عن تلك الفضائل التى نشأت عن أحوال أجدادهم الاجتماعية، بحجة أنها قد زالت وزال معها كل ما كان فيها من خير ومن شر .

ولكن ما زالت هذه الأمور غير مفهومة فى عصرنا كما يجب أن تفهم، فالكثيرون من أهل هذا العصر يعمدون إلى المؤسسات والآراء والأفكار التى نشأت من طبيعة تكوين المجتمع الأرسقراطى القديم فيختارون منها بعضها، ويمولون جزءاً منها عن رضى وارتياح، ومع ذلك فهم يحتفظون بهذا الجزء الآخر وينقلونه معهم إلى دنياهم الجديدة. وفى رأى أن هؤلاء الناس إنما ينفقون أوقاتهم فى جهود حميدة حقاً، إلا أنها عقيمة ولا جدوى منها. وليس المطلوب أن نحافظ على الفوائد الخاصة التى تعود على الناس من جراء تفاوت

الأحوال الاجتماعية، بل الحصول على المزايا الحديثة التي قد تحققها لهم المساواة. فليس مطلوباً منا أن نسعى كي نجعل أنفسنا مماثلين لما كان عليه أجدادنا، ولكن علينا أن نعمل على بلوغ العظمة والشرف الواجبين لنا نحن أنفسنا .

أما أنا، فبعد أن وصلت إلى هذه المرحلة الأخيرة من مطاق . وجعلت أستشف من بعيد بنظرة شاملة، كل تلك الأمور المختلفة التي ظلت أدرس كلا منها وأفكر فيه في طريقي، فتمتلئ نفسي بالخاوف وتحفل بالآمال، إنى لأرى أمامي أخطاراً جساماً، ولكنها أخطار يتسنى دفعها، وأرى شروراً مستطيرة، ولكن من الميسور تفاديها أو التخفيف من آثارها . هذا، وإنى لأزداد استمسكاً باعتقادي أن الأمم الديمقراطية إن شاءت أن تكون أمماً شريفة فاضلة، وسعيدة مزدهرة حقاً، فما عليها إلا أن تريد أن تكون كذلك .

ولا يغرب عني أن كثيرين من معاصريّ يعتقدون أن الأمم لن تكون أبداً سيدة نفسها في هذه الدنيا وصاحبة أمرها فيها، فهي مقضى عليها بالضرورة أن تطيع قوة، لست أدري ما هي، غير عاقلة، لا يمكن التغلب عليها . تنشأ من أحداث سابقة، ومن الجنس نفسه، أو من تربة البلاد، أو مناخ الإقليم الذي يعيشون فيه . فهذه المبادئ وأشباهها زائفة وخبيثة لأنها لا يمكن أن تنتج سوى رجال هزال ضعاف، وأمم ضيقة العقول . لم يخلق الله الناس مستقلين استقلالاً مطلقاً، ولا هو خلقهم عبيداً مسترقين، نعم إن دائرة محتومة تحيط بكل إنسان فلا يستطيع أن يفلت منها . ولكنه حر وقوى في نطاق هذه الدائرة الواسعة، وكذلك الشعوب؛ فما يصدق على الإنسان الفرد يصدق عليها هي الأخرى؛ فلا تستطيع الأمم التي في عصرنا أن تمنع أحوال الناس الاجتماعية من أن تتساوى، ولكن عليها وحدها يتوقف إن كان تحقيق مبدأ المساواة هذا سيؤدي بها إلى العبودية أو إلى الحرية، وإلى الهمجية أو إلى الحضارة والثقافة، وإلى البؤس أو إلى الرخاء والازدهار .

رقم الإيداع ٥١٠٠ لسنة ١٩٩١

I.S.B.N

977 — 232 — 012 — 6

